واقع المعاقين في المجتمع الفلسطيني
تحديات وطموحات

أولا:مقدمة عامة

يعتبر مستوى العناية والرعاية بالمعوق معياراً أساسياً لقياس حضارة الامم ومدى تطورها ، وتشكل رعاية المعوقين احدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة ، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقيين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة ، وفي العيش بكرامة وحرية .

شهد تاريخ المجتمع الانساني تحولات عديدة في نظرته الى فئات المعاقين حيث نظر اليهم في العصور القديمة على أنهم مصدرا للشر ، اعتقادا بأن الارواح الشريرة قد دخلت في أجسادهم ، وهي التي تحكم سلوكياتهم وعانوا صنوفا من الاضطهاد لطرد تلك الارواح ، وحيث لم تصلح تلك الوسائل ، فقد كان الخلاص منهم بالعزل او حتى بالقتل هي النظرة السائدة في تلك العصور، وبتأثير التعاليم الدينية التي سادت في العصور الوسطى ، نظر الى المعاقين كفئة تستحق الشفقة والعطف، مع استمرار صور الاضطهاد والعزل كامتداد للعصور القديمة ، ومع بداية القرن التاسع عشر انشئت في النمسا مؤسسة لتعليم حالات التخلف العقلي كمظهر من مظاهر البدء بالاهتمام بفئات المعاقين ، وتوالى بعد ذلك انشاء العديد من تلك المؤسسات في بلدان اخرى داخل اوروبا . وفي مطلع القرن العشرين تزايد الاهتمام بالمعاقين من خلال التوسع في انشاء مؤسسات جديدة تعنى بتعليم وتدريب هذه الفئة ، وتقدم لهم الخدمات الصحية والاجتماعية بشكل علمي انساني.غير أن التحول الابرز ظهر بعد نهاية الحرب العالمية الاولى لتأهيل معاقي تلك الحب عرفانا بتضحياتهم ، بعد ذلك تزايدت أعداد المؤسسات التي أنشئت لتمكين المعاقين من الحصول على فرص التعليم والتدريب وبالتالي فرص العمل. وبسبب الركود الاقتصادي الذي شهده العالم ما بين نهاية الحرب العالمية الاولى وبداية الحرب العالمية الثانية ، تقلصت فرص العمل أمام المعاقين ، حيث فقد البعض منهمفرص العمل التي حصلوا عليها نتيجة للتنافس اللامتكافىء مع غير المعاقين على فرص العمل المحدودة أمام الجميع ، وبذلك تفشت البطالة في أوساط المعاقين . فقد كانت الحرب العالمية الثانية سبباً في اتساع دائرة الاهتمام برعاية وتأهيل المعاقين في اوروبا بشكل خاص ، حيث تم تعبئة القوى

العاملة القادرة على القتال للمشاركة في الاعمال الحربية ، مما أحدث فراغاً هائلاً في العمل ولم يبقى سوى المسنين والنساء والمعاقين للقيام بالاعمال الانتاجية لتأمين احتياجات المجتمع ، وامداد جهات القتال بما يلزمها ، وكان لا بد من تأهيل المعاقين لسد الفراغ في سوق العمل ، واثبت المعاقون قدرة فائقة على دفع عملية الانتاج أثناء الحرب ، وبذلك تغيرت النظرة نحو الماعقين باعتبارهم قوة فاعلة ، يتوجب تنمية قدراتها واستثمار طاقاتها في مجالات الانتاج السلعي والخدمي ، واعترافاً بهذا الدور الذي يمكن أن يلعبه المعاقون في حياة المجتمع ، أصبحت برامج رعايتهم وتأهيلهم ضمن أولويات العمل الرسمي والشعبي في تلك الدول ، حيث أكدت جميع القرارات والمواثيق الصادرة عن المؤسسات والمنظمات المذكورة الحكومية والغير حكومية على ضرورة تمتع المعوق بالحق في الحصول على الرعاية الطبية اللازمة والتعليم المناسب ، وتوفير الخدمات والتسهيلات التي تساعده في تسيير شؤونه الخاصة ، والحصول على على المساعدات المالية من الدولة لتغطية جميع النشاطات والخدمات التي يحتاجها المعاق ، ولتطبيق ذلك والمقصود هو تلك القوانين والاتفاقيات الدولية الخاصة بالمعاق لا بد من توفر شرطين هامين هما :

الاول : تخصيص موازنات محددة للنهوض بحقوق المعوقين في المجتمع ، اذ أن معظم حقوق المعاقيين تتطلب تكاليف مالية تستلزم من الحكومة تحديدها وتضمينها ضمن خططها الاستراتيجية وموازناتها السنوية .

الثاني: توفر وتعزيز ثقافة الاعاقة في المجتمع ولدى جميع أفراده على اختلاف درجاتهم وأعمالهم ومناصبهم أفراداً ومسئولين .

ان الهدف من هذه الدراسة هو دراسة واقع حقوق المعاقين في المجتمع الفلسطيني ، وايضاح أوجه الخلل أو القصور المؤدي الى عدم تطبيق أياً من تلك الحقوق بأعلى مستوى يمكن بلوغه على أرض الواقع سوءاً على المستوى التشريعي أو على مستوى أعمال تلك التشريعات، وابراز مدى التهميش الذي يعاني منه المعوقون الفلسطينيون في شتى مجالات الحياة ومن مختلف الجهات بادراك او بدون ادراك .

ان رصد وتشخيص حالة المعوق الفلسطيني وبالتالي تحديد أوجه القصور والنقص والتي بحاجة الى معالجة ووضع الحلول المناسبة للارتقاء بمستوى الخدمات كما ونوعا التي تقدم للمعاق في الاراضي الفلسطينية .هي من اولويات وزارة الشؤون الاجتماعية باداراتها المختلفة وخاصةً الاداراة العامة للرعاية الاجتماعية.

ثانيا:مفاهيم

1.المعاق

المعاق هو الشخص المصاب بعجز كلي أو جزئي خلقي أو غير خلقي وبشكل مستقر في أي من حواسه أو قدرته الجسدية أو النفسية أو العقلية الى المدى الذي يحد من امكانية تلبية متطلبات حياته العادية في ظروف أمثاله من غير المعوقين. بكلمات اخرى فان الاعاقة حالة تحد من قدرة الفرد على القيام بوظيفة أو أكثر من الوظائف التي تعتبر أساسية في الحياة اليومية كالعناية بالذات أو ممارسة العلاقة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية وذلك ضمن الحدود التي تعتبر طبيعية وبالتالي عدم تمكن المرء من الحصول على الاكتفاء الذاتي وجعله في حاجة مستمرة الى معونة الاخرين ، والى تربية خاصة تساعدهعلى التغلب على اعاقته.

2. **ذوي الاحتياجات الخاصة :**

الشخص ذوي الاحتياجات الخاصة هو كل فرد لديه قصور في القيام بدوره ومهامه بالنسبة لنظارئه من نفس السن والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبية ، تلك الادوار والمهام قد تكون في مجال التعليم أو اللعب أو التكوين المهني أو العلمي أو العلاقات العائلية وغيرها

3. **تأهيل المعاق:**

المقصود بتأهيل المعاق هو مجموعة الخدمات والانشطة والمعينات الاجتماعية والنفسية والطبية والتربوية والتعليمية والمهنية التي تمكن المعوقين من ممارسة حياتهم باستقلالية وكرامة ، او بمعنى آخر هو العملية التي تشتمل على مجموعة متكاملة من الرامج والانشطة التي تساعد الفرد المعاق على تنمية وتطوير قدرته وتحقيق القدر المناسب له من الاستقلالية التي تمكنه من ممارسة الحياة المختلفة.

ثالثا: أنواع الإعاقات

1. الاعاقة الحركية :

وهي الاعاقة الناتجة من خلل وظيفي في الاعصاب او العضلات او العظام والمفاصل ، والتي تؤدي الى فقدان القدرة الحركية للجسم نتيجة البتر ، واصابات العمود الفقري ، ضمور العضلات، ارتخاء العضلات وموتها ، الروماتيزم ، حيث بلغت نسبة الاعاقة في البطن والحوض 11.8%، ونسبة الاعاقة في الاطراف السفلية نحو35.5%، وفي الاطراف العلوية نحو 19.7% وذلك خلال ستة اشهر من اندلاع انتفاضة الاقصى .

2.الاعاقة الحسية :

هي الاعاقة الناتجة عن اصابة الأعصاب الرأسية للأعضاء الحسية ، العين ،الأذن ،اللسان، وينتج عنها اعاقة حسية بصرية او سمعية او نطقية ، حيث بلغت نسبة الاعاقة في الرأس والرقبة نحو 21.6%من اجمالي المصابين خلال انتفاضة الاقصى .

3.الاعاقة الذهنية :

هي الاعاقة الناتجة عن خلل في الوظائف العليا للدماغ كالتركيز والعد والذاكرة والاتصال مع الاخرين وينتج عنها اعاقات تعليمية أو صعوبة تعلم أو خلل في التصرفات والسلوك العام للشخص ولم يتم تحديد نسبة هؤلاء المعاقين خلال انتفاضة الاقصى .

4.الاعاقة العقلية :

هي الاعاقة الناتجة عن أمراض نفسية أو أمراض وراثية أو شلل دماغي نتيجة لنقص الاوكسجين أو نتيجة لامراض جينية أو كل ما يعيق العقل عن القيام بوظائفه المعروفة ، حيث قدرت نسبة المصابين بأمراض نفسية نتيجة أحداث انتفاضة الاقصى بنحو 15-20% من اجمالي المصابين .

5. الاعاقة المزدوجة :

هي وجود اعاقتين للشخص الواحد.

6. الاعاقة المركبة :

هي عبارة عن مجموعة من الاعاقات المختلفة لدى الشخص الواحد.

7. الاضطرابات الانفعالية والوجدانية

8.المشكلات الصحية الخاصة والصرع

رابعا:أسباب الاعاقات:

1. العوامل الوراثية او الخلقية حيث تعتبر السبب الرئيسي الاول للاعاقة في المجتمع الفلسطيني حسب ما اشارت اليه الدراسات التي قام بها الجهاز الاحصائي الفلسطيني في عام 2006 ، حيث بلغت نسبة الاعاقة 30% في الاراضي الفلسطينية .

2. الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته التعسفية ، حيث عمدت قوات الاحتلال وبشكل مدروس على اطلاق الناس على المناطق الحساسة في جسم الانسان من اجل اعاقته ، حيث اصيب خلال الانتافضة نحو 23 الف و336 مواطن اصابات شديدة واعاقات .

3 . الاعاقات الناتجة عن اصابات العمل ، حيث أن غياب تطبيق قانون العمل والعمال من حيث طبيعة العمل والفئة المستهدفة شكل تربة خصبة للاعاقة.

4. حوادث السير.

5. الامراض على اختلاف انواعها : حيث بلغت نسبة الاعاقة بسبب الامراض 29.5% .

خامسا:واقع المعاق في الاراضي الفلسطينية :

ان واقع المعاق في اراضي الفلسطينية واقع مأساوي ، فالغالبية العظمى منهم تشعر باليأس وفقدان الامل بالحياة ، حيث يعيش المعاق مهمشاً في فقر متقع، وهذا يؤدي الى خلل مجتمعي ، لان شريحة المعاقين تشعر أنها من عالم آخر وليس من حقها البقاء والعيش ضمن افراد المجتمع . والمعاق الفلسطيني كغيره من الفلسطينين يعانون من الاحتلال الاسرائيلي ، لكن وضعه مختلف بسبب وضعه الخاص ، حيث يواجه معاناة كبيرة على الحواجز العسكرية فالجنود الاسرائليون المتواجدون على الحواجز لايهتمون بوضع المعاقين فيقومون بتعطيلهم والمماطلة في السماح لهم بعبور الحواجز ، كذللك سلوك المعاق للطرق الوعرة الصعبة تسبب له مشاكل صحية خطيرة تزيد من معاناته وتهميشه.وتؤكد اغلب الدراسات ان نسبة المعاقين في

المجتمع الفلسطيني بلغت نسبة مرتفعة مقارنة لعدد السكان ،ورغم الارتفاع الملحوظ والذي عززه الاحتلال بجرائمه ، الا أن المعاق في فلسطين لم يتلق ابسط حقوقه الذي كفلها له القانون الفلسطيني ، حيث بقي داخل ادراجه ينتظر من يطبقه،فالمجتع الفلسطيني له خصوصية في كل شي حتى في الاعاقة وحجمها وشكلها ، حيث تعتبر نسبة المعاقين في فلسطين من أعلى النسب في العالم نتيجة الممارسات الاسرائيلية التي تتعمد القتل واحداث الاصابة بقصد الاعاقة في كثير من الاحيان . وحسب الاحصاء الفلسطيني فان البيانات تشير الى ازدياد في عدد الافراد الذين يعانون من صعوبات (اعاقات) مع قلة في الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم . واستعرض الاحصاء الفلسطيني واقع الافراد الذين يعانون من الصعوبات والاعاقات التي تحد من قدرتهم ومشاركتهم بالحياة اليومية والعامة في اراضي الفلسطينية فقد اشارت النتهائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشأت 2007 الى وجود 107.785 فردا في الضفة الغربية لديهم صعوبة واحدة على الاقل (بنسبة 5.3%من مجمل عدد سكان الضفة الغربية بواقع 55.557 للذكور و52.228 للاناث) وبينت النتائج أن 22.6% من مجمل الافراد الذين لديهم صعوبة واحدة على الاقل هم في محافظة الخليل بالمقابل 1.7% في محافظة اريحا والاغوار . على صعيد آخر ، كانت الصعوبة في النظر الاعلى على مستوى الضفة (60.041فرداً)، بواقع 29.562 للذكور و30.479 للاناث لديهم صعوبة في النظر ، وأن 21.5% من هؤلاء الافراد في محافظة الخليل ، بينما 1.7 %يقيمون في محافظة اريحا والاغوار ، في حين كانت الصعوبة في الفهم والادراك الاقل على مستوى الضفة الغربية(14.781فرد) ، بواقع7.899 للذكور ، و6.8882 للاناث. من جهة اخرى فيما يخص علاقة الافراد المعاقين بالعمل ،أشارت البيانات الى أن 76.6% من الافراد المعاقين الذين اعمارهم 10 سنوات فأكثر هم خارجالقوى العاملة وان 19.2%منهم عاملين وقت تنفيذ المسح و4.3% عاطلين عن العمل. وبين التعداد أن 2.7% لديهم صعوبة واحدة (اعاقة) على الاقل في الاراضي الفلسطينية، كما اشارت البيانات الصادرة عن الجهاز في العام 2006 أن 2.7% من الافراد لديهم اعاقة واحدة على الاقل في الاراضي الفلسطينية بواقع 2.9%في الضفة الغربية و2.3%في قطاع غزة ، وترتفع النسبة بين الذكور عنها بين الاناث (3,.، 2.3%) على التوالي .وبينت النتائج ان الاعاقة في الحركة هي الاكثر انتشاراً في الاراضي الفلسطينية حيث بلغت 1.3% من مجمل السكان ، حيث كانت النسب متقاربة بين الضفة الغربية وقطاع غزة كما اظهرت النتائج ان الاعاقة في الحركة كانت الاعلى في المخيمات ثم الحضر فالريف (1.62%، 1.24%، 1.18% على التوالي) تليها الاعاقة في النظلر حيث كانت النسبة متقاربة بين المناطق الريفية والمخيمات (84,.% ،83و.% على

التوالي) لكنها الاعلى مقارنة مع المناطق الحضرية (70,.%) . اما عن سبب الاعاقات فقد اشارت البيانات الصادرة عن الجهاز الاحصائي الفلسطيني الى أن السبب الرئيسي الاول لمثل هذه الاعاقات يعود لعوامل وراثية او خلقية حيث بلغت 30.0% في الاراضي الفلسطينية بواقع 29.9% في الضفة الغربية و30.3% في قطاع غزة، وكان ذلك في عام 2006. كما اشارت البيانات ان 32.2 من الذين لديهم اعاقة واحدة على الاقل لم يتلقوا خدمات طبية أو اجتماعية . بالمقابل بلغت نسبة الافراد الذين لديهم اعاقة واحدة على الاقل وتلقوا رعاية اجتماعية 4.9% في الاراضي الفلسطينية في العام 2005، وكانت النسبة أعلى في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية (6.6%) 4.1 على التوالي) . واشارت البيانات ايضاً ان اكثر من نصف الافراد المعاقين 55.6 % والذين اعمارهم 10 سنوات فأكثر والذن يعانون من اعاقات لم يحصلوا على اي تعليم ، وأن19،.% حصلوا على التعليم الابتدائي و12،.%منهم حصلوا على تعليم ثانوي فادنى .

سادسا:الخصائص الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمعاقين في الاراضي الفلسطينية :

حسب الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني فان نسبة السكان الفلسطينين المعاقين في الاراضي الفلسطينية بلغت 1،8 % من مجمل السكان ، حيث كانت في الضفة الغربية 1،9% ، وفي قطاع غزة 1،6% ، وحسب ما اشارت اليه النتائج فان نسبة الاعاقة في الضفة الغربية قد بلغ اقصاها في محافظتي قلقيلة وطولكرم (3،2%)، يليها منطقة طوباس والاغوار 2،1% وتفاوت النسب في محافظات القدس ورام الله واريحا والخليل حيث بلغت 1،7%. اما في محافظات غزة فكانت اعلى النسب في منطقة غزة 1،7% يليها شمال غزة 1،6% وتساوت النسب في باقي محافظات غزة، وكانت اعلى انتشاراً بين سكان المدن، حيث بلغت 1،9% ، وكان اقلها انتشاراً بين السكان الحضر 1،7% ، اما عن التركيب العمري للسكان فقد بلغت نسبة المعاقين ضمن الفئات العمرية 60-64 سنة 5% ، ولوحظ أن نسبة انتشار الاعاقة تنخفض بانخفاض العمر ، حيث بلغت ادنى نسبة انتشار لها ضمن الفئة العمرية 0-4 سنوات حيث بلغت7،.%. واشارت النتائج ان انتشار الاعاقة حسب النوع الاجتماعي وسبب العاقة في الاراضي الفلسطينية فكانت كالتالي اصابة للذكور كانت5،.% وللاناث كانت 5,.% ، حيث كانت نسبة الاعاقة بسبب الحرب 7.9% للذكور مقابل 1.7% للاناث يليها الاعاقة

بسبب حوادث السير حيث كانت 4.3% للذكور مقابل 1.8% للاناث . كما اشارت نتائج الدراسة الى أن نسبة الاعاقة في الاراضي الفلسطينية كانت اعلى بين الذكور منها بين الاناث . اما عن نوع الاعاقة وسببها فكانت النسب كالتالي : اعاقة الاصابع 4.3% للذكور مقابل 2.1% للاناث، يليها الاعاقة الحركية.,31% مقابل 28.9% للاناث. وبينت النتائج أن الاعاقة الحركية هي الاكثر انتشاراً بين السكان الفلسطينين في الاراضي الفلسطينية حيث بلغت نسبتها 30.2%، ثم الاعاقة العقلية والتي بلغت 14.5% بالمقابل كانت اعاقة استخدام الاصابع أقل الاعاقات انتشاراً في الاراضي الفلسطينية والتي بلغت 3.5% من مجموع الاعاقات . كما اظهرت النتائج أن الاعاقة لاسباب مرضية بلغت 34.1% وثم الاعاقة التي نتجت من حادث 10.3%، اما الاعاقة بسبب الحرب فبلغت 5.5% ، في حين شكلت اصابات العمل 3.2% من اسباب حدوث الاعاقات بين السكان الفلسطينين في الاراضي الفلسطينية . اما عن الخصائص الاجتماعية للمعاقين فقد اشارت النتائج الى أن نسبة المتزوجين من بين المعاقين 42.4% بواقع 43.2% في الضفة الغربية و40.7% في قطاع غزة ، في حين أن 39.2% من المعاقين المتزوجين لديهم اعاقة حركية و20.3% لديهم اعاقة بصرية ، وكما تشير النتائج الى أن نسبة المعاقين الذين لم يتزوجوا ابدا من بين المعاقين في الاراضي الفلسطينية بلغت 45.5 % بواقع 44.1% في الضفة الغربية و 48.4% في قطاع غزة، اما الارامل منهم فقد بلغت نسبتهم 9.5% في الاراضي الفلسطينية وبواقع 10،0% في الضفة الغربية و8.8% في قطاع غزة . وتشير النتائج الى أن55.1% من المعاقين قد سبق لهم الالتحاق بالتعليم في الاراضي الفلسطينية ، وبواقع 59.2% في الضفة الغربية و49.3% في قطاع غزة ، اما على صعيد توزيع المعاقين حسب الحالة التعليمية، تشير النتائج الى أن نسبة المعاقين الاميين بلغت 48.3% من بين المعاقين في الاراضي الفلسطينية ، بواقع 46.7% في الضفة الغربية وبواقع 51.4 % في قطاع غزة . وتشير النتائج الى أن 25.6% من المعاقين في الاراضي الفلسطينية هم من الناشطين اقتصاديا وبواقع 28.1% في الضفة الغربية و20.1% في قطاع غزة ،كما اوضحت النتائج أن 30.2% من بين المعاقين العاملين او الذين سبق لهم العمل من عمر عش سنوات فاكثر يعملون في المهن الادارية الاولية وأن 1.4% منهم موظفو ادارة عليا ومشرعون.

سابعا: المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع المعاقين في الاراضي الفلسطينية :

لو أردنا الحديث عن الصعوبات والمشاكل التي تواجه المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة في حياتهم العملية لوجدنا أنها عديدة ويجب إزالة جميع هذه العوائق عن طريق هم سواء كانت هندسية أو مادية أو صحية أو اجتماعية أو نفسية وغيرها.

في الواقع فان هناك الكثير من العقبات والمشاكل التي تواجه قطاع المعاقين في فلسطين من أهمها واكثرها تأثيراً هو غياب الامكانات المالية التي تحول دون تقديم افضل الخدمات وتضعف الاستمرار في خدمات التأهيل للمعاقين، وفي ظل وجود الاحتلال ازدادت أعداد المعاقين بدرجة كبيرة واحتياجاتهم الخاصة ، وتعرض مؤسسات الاعاقة والتأهيل للتدمير والتخريب ، واعتقال العاملين في هذه المؤسسات وتعرضهم للاصابات والاستشهاد ، وهدم المؤسسات ومصادرة ممتلكاتها واقتحامها بشكل مستمر ، فالموروث الثقافي والعادات والتقاليد والبيئة الادجتماعية الخصبة التي تعزز مفاهيم الشفقة والعطف وعدم التقبل للطفل المعاق تجعل منه رهناً للاعتقال الاسري والاجتماعية كذلك عجز الاسرة الفلسطينية عن تحمل مسؤولياتها لابنائها المعاقين في توفير احتياجاتهم الخاصة ، بسبب الركود والفقر والوضع الاقتصادي الصعب تصبح الاسرة غير قادرة على توفير احتياجات المعاق ، وعدم وجود كادر مؤهل ومتخصص بقاضايا التأهيل والعمل الاهلي المجتمعي نتيجة لترك العديد من المهنين لهذه المؤسسات والسفر الى الخارج للعمل هناك نتيجة تدني الاجور بسبب فرض الحصار الدولي والاجراءات الاسرائلية من حصار واغلاقات واعتقالات ...الخ. ووجود بعض البرامج الموسمية والمتغيرة المحكومة بظروف الممول والتي تتنبعث من شخصنة العمل والانجاز التي تشكل عائق كبيرا في تحقيق مصلحة المعاق .وعدم توفر عنوان واضح للمعاقين لتقديم الخدمات والاجهزة الارشاد ،التوعية، والرعاية ساواءً كانت نفسية اجتماعية طبية تربوية علاجية .... الخ.بكلمات أخرى هناك معوقات في التنقل والمواصلات فحينما يضطر الكفيف والكفيفة استخدام سيارة الأجرة نجد أنهم يشعرون بالخوف وعدم الأمان لخوفهم من التعرض إلى أي نوع من أنواع الاستغلال أو السخرية أو عدم التأكد من معرفة المكان ، واقرب شي في حالة استخدام المصعد في احد المرافق العامة أو الخاصة فحتى ابسط الخدمات لم توفر لهم مثل وضع أرقام بارزة في المصاعد ، أو هواتف التلفونات العمومية ، أو وضع لوحات إرشادية قريبة من مستوى اللمس بالخط البارز لمساعدتهم ،مع عدم وجود أرصفة ملائمة في كثير من الشوارع ، أيضاً عدم وجود تحذيرات أو توعية للسائقين تعطي للكفيف الحق في السير ،، وعدم توافر مراكز تدريب الكفيف على التنقل معتمداً على نفسه ، وعدم تقديم خدمات خاصة بالمكفوفين في النقل الجماعي والباصات تشمل نشرات بالخط البارز لأوقات الرحلات وخط السير وغيره ، كما أن هناك معوقات خاصة بالمعاقين

حركياً في المباني والمرافق العامة وجميع أنشطة المجتمع والطرقات والحمامات العامة والخاصة مثل صعود الدرج في المرافق ، وكيف يحمل المعاق حركيا على أيدي بعض العمال وخاصة إذا كانت امرأة وصعب جدا حملها هي والكرسي الخاص بها والصعوبة الحقيقية في الجلوس على الكرسي والتحرك في الشوارع والمرات الضيقة التي لم تراعي وجود وتحرك المعاق ناهيك عن الصعوبات والاحراجات التي يتعرض لها المعاق سمعيا في جميع أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي والثقافي فلم يراعى حتى الآن وللأسف استخدام الكتابة أو الإشارات الضوئية والاكتفاء بالنداء الصوتي فقط كما إن هناك صعوبات يواجهها المعاق سمعيا في المرور والطرقات وأثناء قيادة السيارة وجميع مجالات العمل وهناك معوقات عديدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جميع المرافق العامة والخاصة فيجب الاهتمام والتركيز على تذليل جميع هذه العقبات لان مقياس حضارة الأمم يقاس بما تقدمه من خدمات لهذه الفئات .

ثامنا: دور السلطة الوطنية الفلسطينية (الوزارات والمؤسسات الحكومية والأهلية):

تشكل رعاية المعاقين احدى اولويات الدول والمنظمات المعاصرة ، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاوقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة في العيش بكرامة وحرية ، بل أن مستوى الرعهاية والعناية بالمعاق تشكل احد المعايير الاساسية التي تقاس بموجبها حضارة الامم ودرجة تقدمها ورقيها ، حيث يقترن ذلك بالخدمات المقدمة لهم ، ويعتبر الاهتمام بهذه الشريحة مظهراً حضارياً يدل على تقدم المجتمع وتطوره .

ان السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ اللحظة الاولى لنشأتها اهتمت بهذا القطاع واعطته اولوية في برامجها وخططها فقد عملت السلطة الوطنية على توسيع قاعدة الحماية لذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع الفلسطيني من خلال شن التشريعات والقوانين والانظمة ، وانشاء مراكز العناية والتأهيل الخاصة بالمعاقين . ونظراً لان وزارة الشؤون الاجتماعية هي الوزارة المختصة حكماً بموجب قانون حقوق المعاقين واللائحة التنفيذية له والمرسوم الرئاسي رقم 3 لعام 2004،فالسلطة الوطنية الفلسطينية قطعت شوطاً كبيراً في الاهتمام بالمعاقين والطموح الى المزيد من التحديث والتطوير في استراتيجية العمل من اجل المعاقين لنيل حقوقهم الوطنية والاجتماعية والانسانية والاسرية . فقانون المعاقين يعتبر باكورة القوانين التي أقرتها السلطة

التشريعية في العام 1999، الذي كفل للمعاق مجموعة واسعة من الحقوق التي تسمح له بالعيش بكرامة وحرية ومساواتمع باقي المواطنين. كما الزمت المادة الثالثة عشرة من قانون العمل الفلسطيني المؤسسات بتشغيل 5%من المعاقين ، لكن يجب أن يشغل المعاقون على اساس قدراتهم على العمل وليس اعاقتهم ، بالرغم من ذلك فان هناك الكثير من القصور والسلبيات في القوانين الفلسطينية المتعلقة بالمعاقين حيث لم يتطرق القانون الاساسي الفلسطيني او مشروع الدستور الى تخصيص مادة خاصة تمكن المعاقين من الحصول على كافة اشكال الخدمات والمشاركة الكاملة في مختلف مجالات الحياة ، كما أن القانون لم يتعرض لحق المعاقين في التدريب المهني في مراكز ملائمة لحتياجاتهم ، ولم يعطهم الاولوية في التشغيل ، بصفتهم من المجموعات المهمشة في المجتمع في حالة تساوي المؤهلات مع غيرهم . كما ان القصور في هذا الجانب طال قانون الخدمة المدنية فقد اشترط هذا القانون خلو الموظف من الامراض والعاهات البدنية والعقلية ، مما وضع العراقيل امام توظيف المعوقين ، كما لم ينص القانون على اعطاء المعاق الاولوية في التوظيف ، وجعل الاعاقة سبباًلانهاء خدمات الموظف .بالرغم من ذلك فقد شكلت رعاية المعاقين احدى اولويات عمل السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة التشريعية والتنفي1ذية والقضائية ، فقد اصدر المجلس التشريعي العديد من القوانين التي تنص على رفض التميز ضد المعاق ، وتؤكد حقه في التمتع بالحياة الكريمة وحصوله على الخدمات المختلفة ، والزام الدولة بحماية حقوق هذه الفئة من الاستغلال ، وعملت مختلف الوزارات على تشغيل المعاقين وتمكينهم من اعالة أنفسهم وأسرهم والاستفادة من خدمات المرافق العامة ، كتخصيص اماكن لوقوف وسائلهم .فعلى المستوى الحكومي هناك العديد من القرارارت التي تصب في خدمة المعاق منها قانون حقوق المعاقين رقم (4)، اللائحة التنفيذية للقانون رقم (6) ، والمرسوم الرئاسي بتشكيل المجلس الاعلى لرعاية المعاقين رقم(3) لسنة 2004، وقراؤ مجلس الوزراء رقم (146)لسنة 2004 بشأن تشغيل المعوقين في الوزارات والمؤسسات الحكومية ، وقرار مجلس الوزراء(24)، لسنة 2006 باللائحة التنفيذية بشأن اعفاء سيارات خاصة بالمعاقين لاستعمالهم الشخصي من الرسوم الجمركية والضرائب . وتتمحور خدمات الحكومة ودورها فيبي وزارة الشؤون الاجتماعية كونها الوزارة الوحيدة صاحبة الاختصاص في هذا المجال ، هذا يتطلب منها ويقع على عاتقها ضمان تفعيل دور الوزارات والمؤسسات الحكومية ذات الصلة في مجال المعوقين ، وذلك لان قضايا المعوقين متنوعة جدا وتوزع احتياجاتهم على العديد من الوزارات والمؤسسات

الحكومية ، وتدخل في اختصاصات ومجالات ومناطق نفوذ العديد منها ، وهذا يجعل مهمة ترسيم حقوق المعوقين يقع ايضا على عاتق الجميع كل في حدود مسؤولياته وصلاحياته .

بالرغم من ذلك تقوم الوزارة بالإشراف وبتنظيم عل الجمعيات والمنظمات الاهلية والاتحادات ذات العلاقة بالفئات الضعيفة والمهمشة وعلى رأسها فئات المعاقين ، وفي هذا المجال ايضا اعتبرت الوزيرة ماجدة المصري ان اهتمام الوزارة بشؤون المعوقين في المجتمع الفلسطيني ركن من اركان عملها الاساسية وانها معنية بتطوير البرامج الخاصة بهذه الشريحة التي تعتبر جزء من مكونات المجتمع الفلسطيني ، وواجب على الجميع التعاون ومد يد العون لهذه الفئة المهمة للنهوض بها وتقديم كافة الخدمات التي تستحقها حتى تكون فاعلة ومنتجة وعندها اكتفاء ذاتي ، وفي هذا المضمار وضمن عمل الحكومة المتمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية تحدث الوزيرة المصري عن البرامج والخدمات والمشاريع التي تقدمها الحكومة من خلال الوزارة منها مشروع تأهيل الاشخاص المعاقين الذي يقوم بتأهيل الشخص المعاق من خلال تقديم القروض الميسرة له لاقامة مشروع خاص مدر للدخل بهدف توفير فرص العمل لهذه الفئة ونقلهم من الاعتماد على الاخرين الى الاعتماد على الذات اضافة الى التأمين الصحي الحكومي ، وقانون المعاقين ، وتفعيل المجلس الاعلى للمعاقين ...الخ . رغم ما تقوم به السلطة الوطنية الفلسطينية من رعاية واهتمام بقطاع المعاقين الا أن هناك الكثير من القصور في التطبيق خاصة فيما يتعلق بالانظمة والقوانين ، وتقديم الخدمات والرعاية اللازمة، وهذا راجع باعتقادي الى ان السلطة الوطنية الفلسطينية تواجه وتمر بصعوبات مالية انعكست على القطاعات المهمشة ومنها قطاع المعاقين فهناك صعوبة مالية في تأمين المسلتزمات المعيشية للمعاقين بما يمكنهم العيش بكرامة وحرية . فلا تتوفر في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية مستشفيات خاصة بالاعاقة العقلية ، ولا تتوفر كذلك مدارس ومراكز صحية بذوي الاعاقة المختلفة، ولا تشمل البنية التحتية في فلسطين امكانيات تسمح بتوفير الخدمات المطلوبة لذوي الاحتياجات البصرية والجسدية ، ولا تتوفر في مناطق السلطةالوطنية مدارس خاصة بذوي الاعاقة البصرية . ولا يوجد لدى السلطة الوطنية تشريع خاص بالتأمينات الاجتماعية تمكن المعاق من العيش بمستوى لائق .

ان الوزارات والمؤسسات الحكومية يقع على عاتقها دور اساسي ومهم في الاهتمام بهذا القطاع وضرورة ان تقوم بتوفير الاحتياجات والخدمات الخاصة والقوانين والتشريعات التي تكفل لهذه الفئة المهمشة الشعور بوجودها والعيش بكرامة وامان وطمائنينةمن هذه المؤسسات والوزارات ما يلي:

1.المجلس التشريعي الفلسطيني:
مطلوب منه المراقبة على عمل الحكومة في مجال تطبيق قانون المعاقين الساري المفعول وتطويره وتعديله بما يتوافق مع المعايير الدولية ، ومساءلة المسؤولين عن كل تقصي في تنفيذ القانون .

2. وزارة الشؤون الاجتماعية :الاهتمام بالمعاقين الفقراء وتوفير مستلزمات الحياة الكريمة لهم .

3. وزارة الاشغال العامة :الحرص على تنفيذ الاشغال المتعلقة بالمعاقين في جميع المشروعات التي تقوم الوزارة ، كالطرق والارصفة وأماكن وقوف العربات والمعدات التي يستعملها المعاقون .

4. وزارة التعليم : العمل على دمج المعاقين في المدارس وانشاء مدارس لذوي الاعاقة الخاصة (بصرية ، عقلية ...الخ).

5. وزارة الصحة : انشاء مستشفيات خاصة بذوي الاعاقة العقلية في مختلف المحافظات ، وتجهيزها بجميع المستلزمات الضرورية لترفيه المعاقين ومساعدتهم ، ومتابعة المستجدات والتطوارات الطبية في مجال العلاج والتأهيل .

6. وزارة العمل : العمل على دمج المعاقين في المؤسسات الصناعية ، وتشجيع أرباب العمل على تشغيلهم من خلال اعفائهم من بعض الرسوم والضرائب ، وفرض غرامات على أرباب العمل الذين يميزون بين المعاقين وغيرهم من العاملين في المؤسسة، وتخصيص نسبة معينة من المعاقين ليتم تشغيلهم جبرا في المنشآت الصناعية والخدماتية

7. وزارة الاعلام : العمل علىاعداد وتقديم برامج لتوعية المجتمع باهتمامات المعاقين ، وكيفية التعامل معهم ، واعداد مختصين بالترجمة للصم والبكم في النشرات الاخبارية والبرامج التعليمية.

8.المؤسسات الأهلية :متابعة نشاطات الهيءات العامة والخاصة في مجال احترامها لحقوق ذوي الاعاقة ، واعداد الندوات والمؤتمرات التي تساهم في توعية المسؤولين والاهالي بحقوق هذه الفئة من المجتمع .

بالرغم من الخطوات الايجابية التي خطتها الحكومة والسلطة الوطنية ممثلة بمؤسساتها ووزاراتها في خدمة قطاع المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة الا أننا نطمح الى الارتقاء بالخدمات نوعا وكما التي تقدمها الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني للمعاقين وذوي

الاحتياجات الخاصةفي كافة المجالات وعلى كافة الصعد للوصول الى مجتمع العدالة والمساواة .

تاسعا:مؤسسات رعاية المعاقين في الاراضي الفلسطينية :

في الواقع هناك العديد من المؤسسات التي ترعى وتقدم العديد من الخدمات لقطاع المعاقين ، ففي قطاع غزة برزت جمعية رعاية المعوقين في اواخر عام 1975 كأول جمعية تهدف الى تقديم الخدمات للمعاقين ، وفي عام 1976تم افتتاح مركز الشمس للرعاية اليومية في الجمعية وكان يستوعب أكثر من 130 طفلاً مصاباً بالتخلف العقلي ، واستمر المركز في تقديم خدماته لكافة مناطق قطاع غزة حتى عام 1994، حيث تقلص عمله الى صف واحد يتألف من 15 طفلاً يعانون من التخلف العقلي ، نتيجة لصعوبات مالية ، الامر الذي حرم العديد من الاطفال من التعليم والتأهيل وابقائهم حبيسي المنازل ، كما كانت جمعية رعاية المعاقين تخدم أكثر من 5500طفلاً من الاطفال المعاقين وغير المعاقين من خلال برامجها المختلفة التي تغطي منطقة محافظات غزة ، وأهتمت الجمعية باعداد كوادر مهنية متخصصة في تقديم الخدمات للمعاقين ، وتمكنت الجمعية من تخريج كوادر مهنية للعمل في مجال خدمة المعاقين ، حيث كان المعاقون في تلك الفترة يصنفون ضمن الحالات الاجتماعية التابعة لمديرية الشؤون الاجتماعية آنذاك التي تقوم بصرف بعض المساعدات الضئيلة لهم ، أو تقديم العلاج الطبيعي لهم في المستشفيات الحكومية . وبعد انتهاء الانتفاضة الاولى 1987 وتولي السلطة الوطنية الفلسطينة الاشراف على كافة شؤون الشعب الفلسطيني ، ظهرت الحاجة الى تطوير المؤسسات الخاصة برعاية المعاقين ،الحكومية والاهلية منها .حيث تم تطوير المؤسسات الحكومية الثمانية ، كما تم استحداث (عيادة النمو والتطوير) بمركزالشيخ رضوان التابع لوزارة الصحة.

وحسب الاحصائيات التي تم الحصول عليها بلغ عدد المعاقين الذين استفادوا من خدمة هذه المؤسسات والتي هي حكومية نحو 3045 معاقاً حتى عام 1998، كما يلاحظ ان هذه المؤسسات لا تتوزع على مناطق السكان وفقا لتوزيعهم ، حيث تترك 6 مؤسسات في مدينة غزة ، وتوجد مؤسسة واحدة في كل من خانيوس والمنطقة الوسطى ، وفيما يختص بالاعاقات السمعية فلا توجد سوى عيادة حكومية متخصصة واحدة . ان هذه المؤسسات لم تقم بأي تغيير في برامجها خلال انتفاضة الاقصى وبخاصة تللك المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية ، وتجدر الاشارة وكما ذكرنا في السابق ان السلطة الوطنية الفلسطينية قد اقرت

قانون حقوق المعاقيين الفلسطينين في أواخر العام 1999. الامر الذي شكل انجازاً عظيماً على طريق حقوق المعاقين، بالرغم من ذلك يؤخذ على القانون عدة مآخذ في مقدمتها أنه أعاد المرجعية في جميع الامور المتعلقة بالمعاقين الى وزارة الشؤون الاجتماعية كما ميز هذا القانون بين معاق الانتفاضة ومعاق غير الانتفاضة ، في المقابل فان القانون يؤكد على التساوي في الحقوق لجميع المعاقين ، كما جاء منسجماً مع المعايير الدولية لحقوق الانسان .علاوةًعلى افتتاح بعض المؤسسات الاكاديمية لاعداد معلمين مؤهلين تربوياً في مجال التربية الخاصة ، حيث افتتحت السلطة الوطنية الفلسطينية معهد للدراسات التأهلية في محافظة خانيونس ، حيث كانت الدراسة فيه لمدة سنتين ثم تطورت الى اربع سنوات ، وتعرف الكلية باسم كلية تنمية القدرات ، وفي عام 1997 افتتح أول قسم للتربية الخاصة في كلية التربية الحكومية (جامعة الاقصى) يمنح فيها الطالب درجة البكالوريوس في التربية الخاصة.

بالاساس لم يختلف الدور الذي تقوم به المؤسسات الحكومية لرعاية المعاقين خلال انتفاضة الاقصى ، حيث واصلت هذه المؤسسات تقديم برامجها كالمعتاد ، باستثناء " مستشفى الطب النفسي الحكومي " الذي قام بارسال بعض الاخصائيين النفسيين للمستشفيات في القطاع بهدف مساعدة المصابين في تجاوز بعض الازمات النفسية التي يمرون بها ،مثل اعراض ما بعد الصدمة والقلق والمخاوف الليلية والاكتئاب ، وأقسام العلاج الطبيعي في المستشفيات في القطاع التي تشرف عليها ادارة الطب الطبيعي والتأهيل بوزارة الصحة ، حيث قامت الادارة بتعين عدد من الموظفين الجدد في اقسام العلاج الطبيعي لتلبية احتياجات العدد المتزايد من المصابين .

اما المؤسسات الاهلية العاملة في مجال رعاية وتأهيل المعاقين ، فقد بلغ عددها 95 مؤسسة في محافظات غزة والضفة الغربية و 31 مؤسسة قي محافظات قطاع غزة شهدت هذه المؤسسات زيادة واضحة في اعدادها بعد تولي السلطة الوطنية الفلسطينية وهي تعنى بتقديم خدمات تأهيلية للافراد المعاقين في مختلف أنواع الاعاقات الحركية والبصرية والنفسية والسلوكية ، اضافة الى التخلف العقلي والاعاقات المنغولية والاعاقات الاخرى ، فهناك 23 مؤسسة من المؤسسات الاهلية للمعاقين في محافظات غزة تقدم خدمات تأهلية للمعاقين و25 مؤسسة تقدم للمعاقين خدمات تعليمية ، بالاضافة الى 11 مؤسسة تقدم خدمات ارشاد نفسي ، في المقابل هناك برنامج غزة للصحة النفسية الذي يعتبر المؤسسة الوحيدة التي تقوم على رعاية ومعالجة الاعاقات النفسية والمشاكل السلوكية .ويجدر الاشارة الى ان عدد المعاقين المسجلين لدى المؤسسات الاهلسية المتخصصصة برعاية المعاقين حتى عام 1998 في قطاع غزة نحو

9379 معاقا يتلقون خدماتهم عبر 31 مؤسسة اهلية تستحوذ محافظة غزة على 16 مؤسسة منها ومحافظة شمال غزة على سبعة مؤسسات ، والمحافظات الوسطى على مؤسستين ، وخانيونس على اربع مؤسسات ورفح على مؤسستين فقط. وهذا التوزيع يشير الى تركيز المؤسسات على مدينة غزة بالتالي يؤدي الى حرمان عدد كبير من المعاقين من الاستفادة من الخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات ، من منطلق صعوبة وعدم قدرة المعاقين على التنقل من مكان الى اخر . وخلال احداث انتفاضة الاقصى برز الدور الكبير الذي تقوم به هذه المؤسسات في رعاية وتأهيل معاقي انتفاضة الاقصى ، برغم ما تعانيه هذه المؤسسات نفسها من أزمات مادية وانخفاض في قدراتها الاستيعابية امام هذا الكم الكبير من المعاقين ، كما وتنتظر مؤسسات اهلية اخرى موافقة الدول المانحة على مشايع جديدة تم تقديمها ويقتصر دورها في الوقت الحالي على تزويد عدد من المعاقين بأجهزة مساعدة وكراسي متحركة ومساعدات تموينية فقط.

وفيما يلي استعراض لبعض المؤسسات الاهلية الحكومية وغير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة والتي تختص وتهتم برعاية المعاقين والتي قدمت برامج خاصة للتعامل مع معاقي الانتفاضة وخاصة انتفاضة الاقصى.من هذه المؤسسات :

1. مركز خليل أبو ريا للتأهيل برام الله(جمعية اصدقاء المريض الخيرية)

تأسس هذا المركز في عام 1995 بهدف تلبية احتياجات المجتمع الفلسطيني من خدمات التأهيل ،يستوعب المركز 27 مريضاً في الظروف العادية و45 مريضاً في الظروف الطارئة ،و خلال انتفاضة الاقصى قدم المركزخدمات لنحو 110 جريحاً يتوقع أن يصبح معظمهم معاقين ، ويسعى المركز الى رفع قدرته الاستيعابية لخدمة أكبر عدد من المواطنين ، لكن المركز يعاني من أزمة مالية حادة تهدد تواصله ، حيث تصل الكلفة اليومية لمعالجة المعاق الى نحو 120 دولاراً بمتوسط اقامة للمريض من 1 الى 24 شهلراً، وقد تبرعت بعض الجهات بمعونات مادية لضمان استمرار المركز في خدماته التأهلية .

2. الاتحاد العام للمعاقين (رام الله):

يقوم الاتحاد بتدريب مجموعات لتقديم الدعم الذاتي لمعاقي الانتفاضة والعمل على منع تهميشهم ومساعدتهم في الاستفادة من خبرات المعاقين القدامى وتوفير بيئة آمنة للمعاقين الجدد ، كما يعمل الاتحاد على المساعدة في حل المشاكل الجسدية والنفسية التي تواجه المعاقين.

3.مستشفى الوفاء للتأهيل الطبي (محافظات غزة)

قام المستشفى خلال انتفاضة الاقصى برعاية 60 حالة في قسم المبيت و34حالة رعاية يومية بالاضافة الى 252 حالة تتم معالجتها منزليا وتتركز في جنوب محافظات غزة . هذه الحالات جميعها تعاني من اعاقات مؤقتة ودائمة ، وهي ناتجة عن اصابات في النخاع الشوكي والرأس وبتر الاطراف ، واصابات في أوتارالاعصاب والشلل الرباعي والنصفي ، كما تتراوح اعمار هؤلاء المعاقين بين 18 الى 26 عاما ، يقوم المركز بالاشراف الطبي عليهم وعلاج مشكل النطق واعادة تأهيل الاعضاء التي يمكن تأهيلها بالاضاقة للارشاد النفسي والاسري ووضع التوصيات المناسبة لموائمة بيئة المعاق مع طبيعة اعاقته .

4.الجمعية الوطنية لتأهيل المعوقين (محافظات غزة)

قامت الجمعية بزيارة 1068 جريحا منهم 185 جريحا لديهم عجز أو اعاقة يتم من خلال هذه الزيارة تقييم وضع المعاق لمساعدته في التعامل مع الاعاقة وملائمة المنزل لاحتياجات المعاق وتعليمه الاعتماد على نفسه في الاكل والملبس . بالاضافة لذلك تقوم الجمعية بالاشراف على نظام التعليم الجامع الذي يهدف لدمج الطلبة المعاقين مع غيرهم في النظام التعليمي .وتسعى الجمعية من خلال ذلك الى تأهيل المعلمين والمعلمات لتقبل هذا النهج وعقد دورات لهم لمعرفة كيفية التعامل مع المعاقين بدأت الجمعية هذه الدورات مع مدرسات 36 روضة أطفال في المنطقة الوسطى من محافظات غزة .

5.جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني :

بلغ إجمالي عدد الذين يتلقون خدمات مختلفة في قسم التأهيل بالجمعية نحو 227 حالة منهم 140 حالة استنشاق غاز ، وقدمت لهم خدمات نفسية واجتماعية ، و48 حالة بحاجة لعلاج طبيعي ،89 حالة بحاجة لخدمات نفسية ، أما عن انواع الاعاقات التي تابعتها الجمعية فقد تنوعت بين الشلل بأنواعه النصفي والرباعي والتشنجات والاعاقات الحركية وفقد البصر ، وتراوحت اعمار المصابين بين 10 سنوات و40 سنة .

6.المركز الوطني للتأهيل المجتمعي (محافظات غزة).

باشر المركز من خلال برنامج غزة للرعاية المنزلية (برنامج خاص بالتعامل مع معاقي انتفاضة الاقصى)

باشر المركز من خلال برنامج غزة للرعاية المنزلية (برنامج خاص بالتعامل مع معاقي انتفاضة الاقصى) بزيارات ميدانية لعدد من الاطفال المعاقين خلال الانتفاضة بهدف تقييم أوضاعهم الصحية والتأهلية والاجتماعية لتحديد طبيعة العمل معهم. ويشرف المركز على 55 حالة شلل رباعي من خلال الزيارات المنزلية ويستقبل حالتين للعلاج الطبيعي يومياً ، كما يتابع المركز ما لا يقل عن عشرين عائلة لديهم مشاكل نفسية بالاضافة الى توفير ما يلزم المئتي حالة شهرياً، كما يقيم المركز الندوات الارشادية وتوعية للامهات حول التعامل مع المعاقين والاعتناء بهم .

7. برنامج غزة للصحة النفسية (محافظات غزة).

قام البرنامج ومنذ بداية الانتفاضة باستحداث برنامج التدخل في الازمات الذي يقدم المساعدات للمصابين وأسر الشهداء والأسر التي تضررت من القصف من خلال زيارات ميدانية تقوم بها أربع فرق من الاخصائيين النفسين موزعة على كافة مناطق القطاع ، حيث تقوم هذه الفرق بالتوجه لأماكن المواجهات والقصف لتقديم الدعم المعنوي والارشاد النفسي للمتظريين ، كما تعقد الفرق ندوات ارشادية للأمهات والعاملات في رياض الاطفال للمساعدة في تجاوز الصدمات النفسية ، ويتم العلاج عن طريق اتاحة الفرصة للأشخاص بالتعبير عن مشاعر الصدمة التي مروا بها والحديث عنها وتعليم الناس كيفية التعامل مع الابناء الذين يمرون بحالات نفسية ، اضافة الى ذلك يقدم البرنامج خدمة الاستشارة من خلال الهاتف لتقديم الدعم النفسي للمحتاجين .

على ضوء ما تقدم تبرز قضية المعاقين بشكل عام من حيث نقص الخدمات التأهلية المقدمة لهم ، وعدم توفير احتياجاتهم الطبية والعلاجية بشكل كامل ، وذلك لافتقار المؤسسات الحكومية والاهلية للعديد من الاحتياجات الضرورية للقيام بأدوارها كما ينبغي . ويبدو واضحاً أن التحدي الاكبر للمجتمع الفلسطيني في مجال الاعاقة والمعاقين هو العمل على تحديد الآثار السلبية للاعاقة لدى هؤلاء الشباب.

أساليب رعاية المعاقين وحقهم في التعليم :

تشير الدراسات إلى تعدد أشكال وأساليب رعاية المعاقين والطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة ، ومن بين هذه الأساليب التي حضيت بانتشار واسع في الكثير من دول العالم "أسلوب الدمج ".

ومفهوم الدمج في جوهره اجتماعي أخلاقي ، نابع من حركة حقوق الإنسان في مقابل سياسة التصنيف والعزل لأي فرد بسبب إعاقته ، بغض النظر عن العرق والمستوى الاجتماعي والجنس ونوع الإعاقة ، فكلما قضى الطلاب المعوقون وقتاً أطول في فصول المدرسة العادية في الصغر ، كلما زاد تحصيلهم تربوياً ومهنياً مع تقدمهم في العمر . لقد أوضحت نتائج الدراسات أن الطلاب المعوقين بدرجة متوسطة وشديدة يمكن أن يحققوا مستويات أفضل من التحصيل والمخرجات التربوية في الوضع التربوي العام. ورغم الانتشار الذي حققه أسلوب الدمج في مدارس بعض الدول ، إلا إن البحوث والتقييم للممارسات التطبيقية جاءت متناقضة حول نجاح هذه السياسة في تحقيق الأهداف الايجابية التي تسعى إلى تحقيقها ، وما زال مفهوم الإدماج وممارسته يمثلان مجالا واسعا في أي دراسة ، والواقع يبين أن الإدماج يمثل مشكلا أساسياً يطرح نفسه فيما يتعلق بتنظيم تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة بشكل خاص والمعاقين بشكل عام .

وتتضح المعاني الكثيرة لعملية الإدماج من خلال إجراءات تنفيذه تختلف باختلاف البلدان التي تتبع هذه السياسة : ففي " فلندة" الدمج يعني توفير وتجهيز مكان يدمج فيه جميع الأطفال داخل النظام التعليمي العام ، وفي " كورستاريكا" يتم مواءمة مناهج التعليم كي تتناسب مع متوسطي الإعاقة ،وفي" كوبا وسلفادور وبيرو" يقومون بتحويل التلاميذ من المراكز الخاصة إلى المدارس العادية متى كان الوقت مناسبا ، وفي" الأرجنتين وفنزويلا" يتم إمداد ذوي الإعاقات الموجودين في المدارس العادية بالتدعيم والمعونة اللازمة بواسطة متخصصين يقومون بزيارة المدرسة بشكل منتظم، وفي " النرويج ونيوزيلندة" يعد الدمج مبدأ أساسيا ، حيث يتم تعليم المعاقين داخل الفصول العادية جنبا إلى جنب مع أقرانهم العاديين ، وعندما يكون العزل شيئا محتما فان ذلك يكون لفترة محدودة ومدروسة. ويؤكد إعلان الأمم المتحدة (1975) على حق الأشخاص المعوقين في التعليم والتدريب والتأهيل المهني والمساعدة والتوظيف ، وغير ذلك من الخدمات التي تسرع بعملية إدماجهم ، أو إعادة إدماجهم في المجتمع . ففي مؤتمر " سلامنكا " الذي عقد من قبل منظمة اليونسكو وبالتعاون مع العديد من المنظمات الأهلية والتطوعية والحكومية أطلقت مبادرة المدرسة الجامعة أو التربية الجامعة ، حيث أكدت عليها رسميا عام 1988باعتبارها قضية رئيسية للعمل المستقبلي ، حيث نصت توصياتها على ما يلي :

" إن المسؤوليات المترتبة على التربية الخاصة تقع ضمن مسؤوليات الجهاز التربوي بكامله ويجب أن لا يكون هناك نظامان منفصلان لجاهز تربية واحد. وبدون أدنى شك فان الجهاز التربوي برمته سيستفيد من إجراء التغيرات الضرورية المناسبة التي تتلاءم مع حاجات الأطفال

المعوقين فإذا نجحنا في إيجاد طريقة فاعلة لتعليم الأشخاص المعوقين ضمن المدرسة العادية نكون قد وحدنا الأرضية الصالحة تربويا لوضع مثالي لجميع التلامذة ." وعلى هذا الأساس عقد مؤتمر سلامنكا باسبانيا في شهر حزيران عام 1994 وقد حضر هذا المؤتمر 300 شخص يمثلون 92 دولة و25 منظمة دولية وقد جاء فيه :

1. أن لكل طفل معاق حقا أساسياً في التعليم ويجب أن يعطى الحق في بلوغ مستوى مقبول في التعليم والمحافظة عليه.
2. أن لكل طفل خصائصه الفريدة واهتماماته وقدراته واحتياجاته الخاصة في التعليم.
3. أن نظم التعليم يجب أن تعمم وينبغي أن تطبق البرامج التعليمية على نحو يراعى فيه التنوع في الخصائص والاحتياجات.
4. أن الأطفال المعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة يجب أن تتاح لهم فرص الالتحاق بالمدارس العادية التي ينبغي أن تهيءلهم تربية محورها الطفل وقادرة على تلبية تلك الاحتياجات .
5. إن المدارس العادية التي تأخذ هذا المنحى الجامع هي انجح وسيلة لكافة مواقف التمييز وإيجاد مجتمعات حقيقية وإقامة مجتمع متسمح وبلوغ هدف التعليم للجميع. وأن هذه المدارس توفر فضلاً عن ذلك تعليماً محمياً لغالبية التلاميذ وترفع من مستوى كفاءاتهم مما يترتب عليه في آخر المطاف فعالية النظام التعليمي برمته.

حادي عشر:ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المعاق :

إن ظهور التشريعات والقوانين الدولية والإقليمية والمحلية والتي أكدت على أهمية النظر إلى الإنسان المعوق ضمن معيار الإنسان العادي من حيث الحقوق والواجبات ، ومن حيث ضرورة إتاحة كافة الفرص له للاستفادة من البرامج والخدمات التربوية والتعليمية شأنه شأن أي إنسان عادي ، وقد ظهرت التشريعات والقوانين بضغط محلي وإقليمي ودولي وعلى رأسها الأمم المتحدة نتيجة جهود المنظمات الدولية وحقوق الإنسان وجمعيات أهالي الإفراد المعوقين والمعوقين أنفسهم ، وكذلك جهود العلماء والباحثين في مجال التربية الخاصة ، ومع توفر الأخصائي في مجال التربية الخاصة في تطوير مجموعة الخدمات والبرامج التربوية والتعليمية والتأهيلية أدى إلى تعديل المفاهيم والاتجاهات السلبية نحو المعوقين والتي كانت تنادي بعزلهم عن المجتمع . وأدى تأثير الجماعات الضاغطة في المجتمعات المحلية على واضعي السياسات التربوية

والتعليمية في بلدانهم إلى تعديل المفاهيم وتطوير الخدمات المقدمة للأفراد المعوقين لتشمل مختلف مراحل الحياة ، والنظرة إلى الإنسان المعوق من منظار القدرة وعدم النظر إليه من منظار العجز أدى إلى اكتشاف القدرات الخاصة للمعوقين وإظهارها ومساندة الأفراد المعوقين وإتاحة الفرصة لهم للتمتع بالفرص المتاحة في المجتمع لتنمية وتطوير وتثبيت هذه القدرات.
ويعتبر ميثاق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (1945) ، وإعلان حقوق الطفل (1975) ، وإعلان التقدم الاجتماعي والإنماء (1969)، ومؤتمر مانيلا الذي عقد في سنة (1987)، واعتبار عام (1981) عاما دولياً للمعوقين ، والمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الذي عقد في حزيران سنة (1955) ، وتبني المؤتمر قرار رقم (99) والتوصية رقم (159،168) لسنة (1983)، (مكتب العمل الدولي1989، 1987، 1985، الأمم المتحدة 1994) وميثاق الطفل الأصم في الوطن العربي والذي ركز على حق الأصم في العناية والرعاية والحصول على أفضل الخدمات الصحية والاستفادة من أساليب التربية المختصة المنظمة والهادفة ورفع مستوى قدرته.

إن الدفاع عن حقوق المعاقين والعمل على تحقيق مطالبهم بتحسين واقع الخدمات المقدمة لهم وتعريف المجتمع بأهمية المعاق كعنصر بشري قادر على الإنتاج وشعور المعاق بترابط اسري حميم بينه وبين أعضاء أسرته ومجتمعه له تأثيرات ايجابية وعلاقات تبادلية تسودها المحبة والمودة ، فدور المجتمع الدولي والمنظمات العالمية والحكومات والمؤسسات الأهلية العمل على تنشيط حياته الاجتماعية ومساعدته على اكتساب أنماط سلوكية متعددة ، ومعارف متجددة ، لتزيد من انتمائه لمجتمعه فهو جزء من النظام الاجتماعي الذي ينتمي إليه وله حقوق وواجبات في ممارسة دوره على أكمل وجه وبشكل فعال .، وللأسف الشديد لاتزال العديد من المجتمعات متغيبة عن ذلك الشطر الحضاري الذي يوفر لهذه الشريحة من أبناءنا فرص العلاج والتدريب والتأهيل الكافية ، حتى تمكنهم للتعايش مع اقرأنهم من الأصحاء قدر الإمكان بأسلوب حضاري وإنساني مهذب وراقي . فقضية الإعاقة ليست قضية فردية بل هي قضية مجتمع بأكمله وتحتاج إلى استنفار تام من جميع المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للتقليل والحد من آثار الإعاقة السلبية ، كما أن تأهيل وتعليم وتدريب المعاق للتكيف مع مجتمعه يعتبر غير كافياً في ميدان التربية الخاصة الحديثة ، حيث يجب تكييف البيئة الطبيعة لتلبي احتياجاته ومتطلباته حتى يكون هناك تفاعلاً مستمراً بين الطرفين ، لذلك نالت البيئة الطبيعية الاهتمام وولدت فكرة البيئة المحررة من العوائق والتي تقوم على واقع إن هناك عوائق يصنعها الإنسان في البيئة أو تكون قد تكون موجودة ويجب تعديلها في كل من المباني والمنشات والمرور والإسكان والمواصلات

وغيرها من الأجهزة الخاصة والعامة لتصبح مناسبة لهذه الفئات للتفاعل مع المجتمع والبيئة المحيطة بهم بكل حرية وليسهل دمجهم في المجتمع بعد القيام بتعليمهم وتأهيلهم وتدريبهم ووضع البرامج الإعلامية المتكاملة والتعليمية لإزالة الشوائب العالقة في بعض الممارسات تجاههم وتسهيل إشراكهم في العمل والحياة الطبيعة ، وقد حث جميع الأديان السماوية على الاهتمام والعناية بالمعاق وخاصة ديننا الحنيف الذي حث على العدل والمساواة وعدم التفرقة بين الضعيف والقوي أو الفقير والغني أو الصحيح والمريض ، وجعل معيار التمييز بين البشر هو التقوى ، كما حثنا ديننا على رعايتهم والاهتمام بشؤونهم ودعا إلى الرفق بهم وعدم إرهاقهم بالطلب منهم ما يفوق قدراتهم وحسن معاملتهم والتلطف بهم واكبر دليل على ذلك العتاب الإلهي للرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى "عبس وتولى إن جاءه الأعمى وما يدريك لعله يزكى أو يذكر فتنفعه الذكرى" والذي يعتبر دستورا للعمل الاجتماعي مع هذه الفئات ، ويؤكد الله سبحانه وتعالى أهمية العناية بذوي الاحتياجات الخاصة بقوله تعالى "ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج). فنظرة الإسلام مبنية على حفظ الكرامة والمساواة والعدل والموازنة بين الحقوق والواجبات بينهم وبين العاديين وحقهم في العمل والتعليم والتأهيل والتشغيل.فيجب إدراج قضية المعاق ضمن برامج الرعاية في العالم العربي وضمان حصوله على كافة الحقوق التي يمتع بها غير المعاق والحد من التمييز بينه وبين بقية والحد من التمييز بينه وبين بقية الأفراد في الأسرة والمجتمع وعدم إطلاق المسميات التي قد تؤثر على نفسيته مثل كلمة معوق وأبله ومعتوه وأبكم واخرس وشاذ وعاجز ..زززالخ .والتي كانت من أهم آثارها السلبية :

1. الوصمة الاجتماعية لهؤلاء بالقصور والعجز أكثر من الإشارة إلى مظاهر الكفاءة والمساواة والايجابية مع إغفال قدراتهم كالعاديين .
2. إعطائهم الشعور بالدونية وبأنهم أقل قيمة وقدرة من غيرهم.
3. الشعور بالإحباط وعدم تقديرهم لذاتهم وإحساسهم بالألم النفسي والشعور بالخجل والعار نحو ذاتهم.
4. شعور أسرهم نحوهم بهذه المسميات السلبية واستبدالها بمسميات بديلة قد تكون أكثر ايجابية مثل الفئات الخاصة وذوي الاحتياجات الخاصة والتي تتميز بالاتساع والشمول كما تنطوي على نظرة أكثر ايجابية ، من حيث أنهم فئات خاصة يمكن أن يصبح أدائهم عاديا أو على الأقل قريبا من العادي هذا ويعتبر المجتمع هو المعاق أو العاجز لأنه لم يستطع توفير الخدمات الخاصة بهم وهو الذي أعاقهم فالمفروض أن يكون هناك نظام وطني للمعاقين يهدف إلى توفير

الرعاية الصحية والتربوية والتأهيلية والنفسية والاجتماعية الشاملة مع توفير المعينات التعويضية المساعدة وإدخال قضيتهم في المناهج التربوية العامة كمادة تدرس في المدارس والاهتمام بتدريب أسرهم ومعلميهم على الطرق المثلى للتعامل معهم وحمايتهم من الإيذاء والإساءة وتغير الاتجاهات السلبية عن طريق تأهيل المجتمع لتغير النظرة السلبية نحوهم ، فلو القينا نظرة على حقوقهم في المجتمعات المتقدمة ومتى بدأت لوجدنا أنها بدأت منذ أن تم عقد هيئة الأمم المتحدة لمشاركة العجزة والمعوقين في الحياة العلمية عام 1982 ليكون هذا العقد منطلقا للدول والهيئات التي نظمت برامج لخدمة هذه الشريحة من المجتمع لتواصل عطائها وانجازاتها وللدول التي لم تنطلق بعد في تحقيق المتطلبات اللازمة لخدمتهم لكي تبدأ برامجها وتستفيد من خبرات جميع الهيئات والمنظمات والحكومات التي سبقتها ، كما هدف هذا العقد إلى تشجيع القطاعات الأهلية والحكومية لتوفير الحد الأدنى من الخدمات على الأقل ، وأن تعمل على رفع المستوى التعليمي والاقتصادي والمعيشي والوظيفي لجميع الفئات الخاصة ، والاهم من كل ذلك هدف إلى توجيه ا لرأي العام إلى الاهتمام بقضايا هذه الفئات وإعدادهم إعدادا سليما للاعتماد على النفس ومشاركتهم مشاركة فعلية هم وأسرهم في جميع ما يخص قضاياهم .وحقوق المعاقين لا تقتصر فقط على تقديم الخدمات التربوية والتدريبية والتأهيلية والصحية والعينية والمالية المقدمة لهم عن طريق بعض المؤسسات الاجتماعية والتربوية والصحية (وزارة الشؤون الاجتماعية ، وزارة الصحة ، وزارة التربية والتعليم العالي) ، ولكن الواقع إن احتياجاتهم تفوق ذلك فهم يحتاجون إلى خدمات جميع المؤسسات وقطاعات المجتمع الخاصة والعامة مثل خدمات الشؤون المدنية ، المالية ، الداخلية ، المجلس التشريعي ، الخارجية ، البلديات والحكم المحلي ، المواصلات والإسكان وغيرها من مختلف مؤسسات المجتمع . وقد أدركت منظمة الأمم المتحدة إن فئة المعاقين بحاجة إلى الكثير من الجهد لمواجهة احتياجات ومتطلبات هذه الفئات فأعلنت المواثيق والأنظمة والتشريعات التالية الخاصة بذلك منها إعلان جعل عام 1980 عام دوليا للمعاقين ، واعتبار يوم 9 ديسمبر من كل عام اليوم العالمي للمعاقين ، واهتمام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) باتخاذ وتدعيم الإجراءات الفاعلة للحيلولة دون حدوث الإعاقة . وميثاق الأمم المتحدة مثل اتفاقية حقوق الطفل والإعلان العالمي لحقوق المعاقين عام 1975 ، وميثاق العمل في مجال رعاية المعاق الذي أصدرته المنظمة العالمية للتأهيل وإصدار دستور مهني للمعاقين الذي أصدرته منظمة العمل الدولية عام 1975، ووجود القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ للمعاقين الذي أصدرته الجمعية العمومية عام 1996.

ثاني عشر:عملية الدمج والتأهيل الخاصة المعاقين:

يقصد بأسلوب الدمج أو عملية الدمج " تقديم مختلف أنواع الخدمات والرعاية للمعاقين من ذوي الاحتياجات الخاصة في بيئة الأفراد العاديين ، وهذا يعني عدم عزل هؤلاء الأفراد في مؤسسات خاصة من اقرأنهم العاديين "

وفئات المعاقين المعنية بالدمج هي التربية الخاصة والطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين عقليا، ويمكن للدمج إن يحقق الأهداف التالية إذا عمل بطريقة صحيحة وبشكل جدي وفعال:

1. إتاحة الفرصة لجميع الأفراد المعاقين للتعليم المتكافئ والمتساوي مع غيرهم من أفراد المجتمع العاديين
2. إتاحة الفرصة للإنسان المعاق الانخراط في الحياة العادية .
3. إتاحة الفرصة للأفراد العادين وخاصة الأطفال في المدارس للتعرف إلى الأفراد المعاقين وخاصة الأطفال عن قرب وتقدير مشكلاتهم ومساعدتهم على مواجهة متطلبات الحياة
4. خدمة الأفراد المعاقين في بيئاتهم المحلية وخاصة الأطفال والتخفيف من صعوبة انتقالهم إلى مؤسسات ومراكز بعيدة عن بيئتهم وخارج أسرهم، وينطبق ذلك بشكل خاص على الأطفال من المناطق الريفية والبعيدة عن خدمات مؤسسات التربية الخاصة.
5. استيعاب اكبر نسبة ممكنة من الأطفال المعاقين الذين قد لاتتوافر لديهم فرص التعليم .
6. يساعد الدمج اسر الأطفال المعاقين على الإحساس بالعادية وتخليصهم من المشاعر والاتجاهات السلبية
7. يهدف الدمج إلى تعديل اتجاهات أفراد المجتمع وبالذات العاملين في المدارس العامة من مديرين ومدرسين وطلبة وأولياء أمور وذلك من خلال اكتشاف قدرات وإمكانات الأطفال المعاقين التي لم تتاح لهم الظروف المناسبة للظهور .
8. التقليل من الكلفة العالية لمراكز ومؤسسات التربية الخاصة .

هذا يتطلب الإسراع في تطبيق فلسفة الدمج في المجتمع مع ضرورة تهيئة الظروف المناسبة للمعاقين أي شمل الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة ضمن الصفوف الاعتيادية ، وتأمين فرص العمل لهم من أجل اكتساب استقلالية مادية واجتماعية وبالتالي فان تقبل المجتمع للدمج يعني تقبله للاختلاف مما يجعله من أهم وأسمى القيم الأخلاقية والاجتماعية والتي يجب التأكيد

عليها .لكن يبقى العائق في وجه تحقيق الدمج هو الجهل والمعتقدات الخاطئة في مجتمعنا فيجب علينا مكافحة هذا الجهل بكل ما نملكه من وسائل على جميع الصعد المحلية والإقليمية والوطنية والدولية .ويتم دمج المعاقين ف المجتمع من خلال :

أولا: توفير فرص التعليم والعمل لهم ، فمن حيث التعليم هناك مدارس خاصة لتعليم المعاقين ، كما بدأت وزارة التربية والتعليم تطبيق أساليب دمج التلاميذ ذوي الحاجات الخاصة في المدارس العادية .

ثانياً: من حيث التوظيف يشتمل قانون العمل في القطاع الأهلي تنظيما خاصا للمعاقين من شأنه توفير الحماية القانونية اللازمة لهم ، حيث تولي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أهمية قصوى لاستيعاب المعاقين في سوق العمل ، حيث يقع على شركات ومؤسسات القطاع الخاص الالتزام بتوظيف نسبة معينة من ذوي الاحتياجات الخاصة ، ويشمل هذا الإلزام وزارات الدولة وهيئاتها وأجهزتها .

ثالثا: رعاية المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة من خلال ما يلي : قيام الدولة بتقديم مختلف الخدمات الرعاية للمعاقين ولذوي الاحتياجات الخاصة ، وتوفير لهم المراكز ودور الرعاية المجهزة بأحدث الأجهزة سواء لإيواء الأطفال ذوي التخلف الشديد أو تقديم الرعاية النهارية لذوي الإعاقات الجسدية والذهنية البسيطة والمتوسطة ، بالإضافة إلى تقديم الإرشادات والرعاية لأسر المعاقين .

ثالث عشر :التأهيل:

تعريف عملية تأهيل المعاق :هو مجموعة الخدمات والأنشطة والمعينات الاجتماعية والنفسية والطبية والتربوية والتعليمية والمهنية التي تمكن المعوقين من ممارسة حياتهم باستقلالية وكرامة ، أو بمعنى آخر هو العملية التي تشتمل على مجموعة متكاملة من البرامج والأنشطة التي تساعد الفرد المعاق على تنمية وتطوير قدراته وتحقيق القدر المناسب له من الاستقلالية التي تمكنه من ممارسة الحياة المختلفة.

أنواع التأهيل:

1.التأهيل النفسي: هو التأهيل الذي يساعد الفرد المعاق على مواجهة المشكلات وتحديد أسبابها ومعالجتها.

2.التأهيل الطبي: هو التأهيل الذي يعيد الفرد المعاق إلى أعلى مستوى وظيفي ممكن من الناحية الجسدية والعقلية.

3.التأهيل الأكاديمي: هو التعليم المصمم خصيصا ليناسب حاجات الفرد المعاق.
4.التأهيل المهني: هو التأهيل الذي عن طريقه يحصل الفرد المعاق على الخدمات المهنية كالتوجيه والتدريب المهني.
5. التأهيل الاجتماعي: هو التأهيل الذي يساعد الفرد المعاق على التكيف الاجتماعي بغرض دمجه في المجتمع.

رابع عشر:وزارة الشؤون الاجتماعية وقطاع المعاقين:

يعتبر الاهتمام الوزارة بالمعاقين وشؤونهم من أولويات عملها ، وركن أساسي من اهتماماتها وأولوياتها ، وان الوزارة بدوائرها المختلفة معنية وبشكل جدي بتطوير البرامج الخاصة بهذه الشريحة التي تعتبر جزءً مهما من مكونات المجتمع الفلسطيني ، وواجب الجميع مد يد العون لهذه الفئة المهمة للنهوض بها وتقديم كافة الخدمات التي تستحقها حتى تكون فاعلة ومنتجة وعندها اكتفاء ذاتي . فقد عملت الوزارة ومنذ نشأتها على سد الاحتياجات الأساسية والضرورية للمعاق والتي كان آخرها مشروع تأهيل الأشخاص المعاقين الذي يقوم بتأهيل الشخص المعاق من خلال تقديم القروض الميسرة له لإقامة مشروع خاص مدر للدخل بهدف توفير فرص العمل لهذه الفئة ونقلهم من الاعتماد على الآخرين إلى الاعتماد على الذات والمشروع ممول من الهلال الأحمر الامارتي علاوةً على المساعدات العينة والنقدية ، بشكل عام تقوم الوزارة بتقديم الخدمات والبرامج التالية للأشخاص المعاقين وهي :

1. برنامج حماية ورعاية الأشخاص المعوقين من خلال عدد من المراكز النهارية والإيوائية والتي يبلغ عددها 5 مراكز (منها مركز الدار البيضاء للإعاقات العقلية محافظة سلفيت ، والمراكز الباقية عبارة عن مشاغل محمية في غزة، وتقدم هذه المراكز خدمات جليلة في مجال الإعاقة الجسدية والسمعية والبصرية والعقلية والمزدوجة
2. برنامج التدريب والتأهيل المهني للأشخاص المعوقين : تم إنشاء مركز الشيخ خليفة في نابلس لتدريب المعوقين على مهن مختلفة ومركز الشيخة فاطمة ، ،و العدد الحالي للذين يتلقون هذه الخدمة 48 معاقا ، والتفكير منصب في المرحلة القادمة على إنشاء مراكز أخرى في الخليل والمحافظات الأخرى من المهن التي يتلقى المعاقين تدريبا عليها مهن (الألمنيوم ، نجارة ، الكترونيات ، كمبيوتر ، خياطة ، ستائر...الخ .
3. برنامج التمكين الاقتصادي والذي يتطلب تقدير جدوى اقتصادية ودورة تدريبية وتكون أعمار المعاقين من سن 18–50سنة وهذا البرنامج يقدم قروض بدون فائدة من خلال

صندوق تأهيل الأشخاص المعاقين والذي انشأ عام 2008 بدعم من الهلال الأحمر الإماراتي ، حيث تم تأهيل 48 شخص معاق بمشاريع مدرة للدخل.

4. برنامج التعليم الأكاديمي للمكفوفين من خلال المدرسة العلائية للمكفوفين وهي مدرسة إيوائية تضم 25 طالبا من مختلف المحافظات .
5. برنامج الإرشاد والتوجيه الحركي للمكفوفين: يهدف هذا البرنامج إلى دمج المكفوفين في المجتمع من خلال التدريب على مهارات الحياة اليومية وتزويدهم بالأجهزة المساعدة ويتم تدريب حوالي 300 كفيف سنويا.
6. برنامج الإعفاء الجمركي : للمعاقين حركيا (الأطراف السفلية) يقدم الإعفاء الجمركي بناءً على اللائحة التنفيذية الخاصة بالإعفاء الجمركي والصادرة عن مجلس الوزراء سنة 2006، وقد بلغ عدد المستفيدين من البرنامج حتى تاريخه 728 ، حيث تقدم هذه الإعفاءات من خلال لجنة ترأسها وزارة المالية وبعضوية الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة والاتحاد العام للمعاقين ووزارة المواصلات .وتم تشكيل لجنة بقرار من مجلس الوزراء من اجل إجراء تعديلات على اللائحة كان من أهمها إن يتم منح الأشخاص المعوقين الذين لديهم إعاقة في الأطراف العلوية ولديهم القدرة وظيفيا على سياقة المركبة
7. برنامج الأجهزة المساندة والتعويضية : من خلال هذا البرنامج يتم تقديم الدعم للمعاق بشراء الأجهزة المساعدة من خلال لجنة المساعدات الطارئة بالتنسيق مع وزارة الصحة والهلال الأحمر الفلسطيني .
8. برنامج موائمة الأماكن للأشخاص المعوقين :ويتم تنفيذ هذا البرنامج من خلال لجنة المساعدات الطارئة بالتعاون مع وزارة الإشغال العامة والإسكان واللجان الشعبية في المخيمات .
9. برنامج شراء الخدمات من الجمعيات التي تقدم خدمات للأشخاص المعاقين، حيث تم توقيع اتفاقية مع جمعية الإحسان لشراء خدمة 70 نزيل، ويجري العمل حاليا على شراء خدمات من جمعيات أخرى.

وقد أولت وزيرة الشؤون الاجتماعيةالاخت ماجدة المصري منذ تسلمها الوزارة اهتمام خاص من خلال تفعيل دور الإدارة العامة لشؤون الأشخاص المعاقين في النظرة المستقبلية لتطوير وأهمية هذا القطاع، حيث يتم العمل حاليا على التخطيط لمشاريع مستقبلية لخدمة هذا القطاع الكبير والمهشم منها:

1. إعداد خطة وطنية إستراتيجية للأشخاص المعاقين، حيث تم رفع المشروع إلى الجهات المختلفة من اجل الحصول على الدعم المطلوب في هذا المجال.
2.تفعيل المجلس الأعلى لرعاية المعاقين من خلال إعادة تسمية وتشكيل المجلس من منطلق ضرورة التوسع والتفصيل الكمي والنوعي في مواده وبنوده ، ومن اجل تلافي الغموض والاجتهادات والصلاحيات وترجمة أحكام القوانين والتشريعات واللوائح التنفيذية ذات الصلة بالمعاقين وحقوقهم بالشكل السليم والوافي لحقوق إنسان تقع على عاتق السلطات الحكومية مجتمعة وبتكاملية مسؤولية تحقيقها والنهوض بها .
3. إجراء مسح شامل وعام لجميع المعاقين في الأراضي الفلسطينية بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تمهيدا لإصدار بطاقة المعاق ، والتي هي عبارة عن رزمة من الخدمات الصحية والدمج الاجتماعي والمهني والتعليمي ، وإعادة التأهيل وتقديم خدمات الدعم وفق نوع الإعاقة ودرجتها ، وقد قامت الإدارة العامة بإعداد مشروع خاص بالبطاقة وتحاول البحث عن تمويل له عبر وحدة المشاريع في الوزارة .
4. تطوير مركز الدار البيضاء وإعداد اتفاقية تعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني للإشراف والدعم الفني، وفتح قسم خاص للمعاقات عقليا من سن 18 عاما فما فوق .
5. العمل على تشغيل مركز الشيخة فاطمة لتأهيل المعاقين
6. العمل على فتح قسم خاص في مركز المسنين القديم للمعاقين عقليا من 18 سنة فم ا فوق للذكور.
7. العمل على تطبيق قانون المعاقين رقم (4) لعام 1999، حيث تم رفع مذكرة تفسيرية لمجلس الوزراء من اجل حث الوزارات المعنية على إعداد الخطط المطلوبة لتطبيق القانون وإعداد الموازنات اللازمة لذلك.
8.العمل على إصدار بطاقة المعاق وتوفير الميزانية الخاصة بذلك.

خامس عشر:نظرة مستقبلية على واقع المعاق في الأراضي الفلسطينية:

تشكل رعاية المعاقين وتقديم الخدمات المختلفة لهم إحدى أولويات الدول والمنظمات المعاصرة ، والتي تنبثق من مشروعية حق المعاقين في فرص متكافئة مع غيرهم في كافة مجالات الحياة وفي العيش بكرامة وحرية ، وأكثر من ذلك فان مستوى العناية والرعاية بالمعاق يشكل احد المعايير الأساسية التي تقاس بموجبها حضارات الأمم ومستويات تطورها ، ويقترن الاهتمام بحاجات المعاق ومستويات الخدمة المقدمة له مع المستوى الحضاري الذي تحتله كل بلد من

البلدان ، فالاهتمام بهذه الشريحة يعتبر مظهرا حضاريا من الطراز الأول ،بما يعنيه ذلك من توجه المجتمع لخدمة الفرد ، وتمكين الفرد من خدمة المجتمع .من خلال هذا الواقع الأليم فقد أصبح من الضروري والأهمية بمكان النهوض بهذا القطاع المهم والمهشم فإننا نرى إن يتم العمل على مسارين في هذا الجانب :

المسار الأول :تطوير واقع المعاق الفلسطيني من خلال منحه امتيازات مادية وامتيازات حقوقية وقانونية وهي تعتمد على أسلوب منح المعاق .

المسار الثاني : تطوير واقع المعاق الفلسطيني من خلال تأهيله بالقدر الذي يجعله أكثر قدرة على الاندماج مع المجتمع ، أكثر قدرة على الاعتماد على النفس ، أكثر قدرة على التعلم والعمل والمشاركة في قضايا وهموم المجتمع وهي آلية تعتمد على تطوير وتحفيز قدرات المعاق لكي يتجاوز عوقه أو جزء كبيرا منه وذلك بتوفير البيئة الصالحة لهذا البرنامج انطلاقا من مبدأ حق المعاق في العمل والتعليم وممارسة حياته الطبيعية كونه جزءً فاعلاً من هذا المجتمع.

وبالرغم من إن كل مسار لديه من الأسباب والعوامل التي استقاها من مرجعية تاريخية لمعاناة الإعاقة وواقعها في فلسطين إلا إن التضاد بينهما وحاجة المعاق لكلا المسارين يؤكد على إن للمعاق حق في الرعاية يحدده عوقه وشدته ومستواه ونوعه ، وهذا يشير إلى ضرورة إن تعمل المؤسسات التي تتبنى قضايا المعاقين إن تسعى إلى تشخيص دقيق لمعادلة حق المعاق ومميزات الرعاية الواجب توفيرها له ، فالهدف الرئيسي في التعامل مع قضايا المعاقين هو أن نجعل المعاقين غير معاقين ، لذا تصبح برامج التأهيل ضرورة أولى وهدفا أوليا وطموحا أساسيا في قضايا الإعاقة ، ولا يكون الانجاز بمستوى الطموح ، لكن أي مستوى يحققه برنامج التأهيل في عودة المعاق إلى ممارسة حياته ولو في جانب محدد منها ، هو انجاز عظيم له تأثيره الكبير في شخصية المعاق وعلى ذويه وعلى المجتمع ، أما كيف نحقق معادلة متوازنة بين المسارين في ظل منهج متكامل يحقق للمعاق رعاية مجتمعية وتأهيلا يمكن المعاق من رعايته لنفسه فهذا ما يجب إن تسعى إليه المؤسسات الحكومية وغير الحكومية من خلال المطالبة بحقوق المعاقين ، لكن هذه الحقوق يجب عليها إن لا تكرس حالة المعوق، بل حقوق تحفز المعاق على أن يتأهل ليتجاوز ولو جزء من عوقه لكي يكون عضوا مفيدا ومهما في مجتمعه ، وفي المقابل فان التأهيل الذي يؤدي إلى زيادة قابلية الفرد إلى أقصى قدر ممكن لتأمين متطلبات الحياة رغم حالة العجز التي يعاني منها فيجب إن يشمل التأهيل الطبي

والتأهيل النفسي والتأهيل المجتمعي والتأهيل التعليمي والتأهيل المهني ، وفي هذا الجانب هناك سؤال يطرح نفسه وهو من أين تبدأ عملية تنمية المعاق ؟ .

عادة وفي الغالب حينا تكون العوامل مشتركة فان إجابات مثل هذه التساؤلات تحاول جمع اكبر قدر ممكن من المواضيع التي تظن فيها الإجابة ، فقد تصلح برامج التنمية منطلقا أوليا في الإعداد ، وقد تكون مؤسسات وهيئات المعاقين مرجعيات أساسية لتصميم البرامج ، ولكن قبل هذا وذاك علينا إن ننطلق من المعاقين أنفسهم باعتبارهم مادة التنمية وبالطبع فان هذا يتطلب القيام بخطوات أساسية من أبرزها ،:

1. غرس ثقافة تأهيل المعاقين في المجتمع .
2. ضرورة تحفيز المعاق على تجاوز عوقه واسترداد موقعه في الحياة وفي المجتمع .
3. إشراك ذوي المعاق في بناء التصورات والمساهمة في هذا التفاعل، ولكن هل هذا كاف لكي تبدأ عملية التنمية؟ بالطبع الحوافز والدوافع الداخلية للمعاق والتفاعل الصحيح لأسرة المعاق ، والتقبل المشجع من قبل المجتمع له اثر كبير في انطلاق عملية تنمية المعاقين ، لكن الجهات المسؤولة عن التنمية تجد نفسها أمام شريحة من المجتمع عليها أن تنميها دون أن تدرك عنها ما يوازي حجم هذه التنمية ومداها . ولكي تستطيع الجهات المسؤولة عن التنمية أكثر قدرة على التفاعل مع هذا النوع من التنمية فنرى من الضروري القيام بالخطوات التالية :

ا: القيام بدراسات علمية تبين الآثار السلبية لإهمال قطاع المعاقين على خطط التنمية وبرامجها في المجتمع الفلسطيني.

ب: إنشاء برنامج لقواعد المعلومات يشمل جميع معوقي المجتمع الفلسطيني.

ج: القيام بدراسات علمية ميدانية تبين الآثار الاقتصادية والنفسية والاجتماعية للرعاية السلبية للمعاقين وهي رعاية تكرس حالة العجز والاعتيادية التي يعاني منها المعاق.

د: ترويج إعلامي لنماذج معاقين استطاعوا إن يكونوا منتجين وفاعلين على المستوى الشخصي والاجتماعي.وتستطيع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية إن تقوم بجزء كبير من هذه المتطلبات وبذلك فإنها تخلق الحافز للمشروع في التنمية وتمهد السبل لبناء تنمية سليمة للمعاقين.

وفي بلد كفلسطين يمر بظروف قاسية ومحن متعددة ، وطموحات شديدة لتعويض عقود الخراب والتأخير بسنين من التنمية والتقدم ، لن يعجز مسؤلو ا التخطيط عن التنمية على إعداد قائمة طويلة من معوقات التنمية منها الاحتلال وقلة الموارد والعشوائية ....الخ ، وهي قائمة حقيقية لها مرجعياتها الواقعية في خريطة فلسطين السياسية وتضاريسها الاقتصادية ، لكن ما يضعف

من أهمية مثل هذه القوائم ويقلل من فائدتها على المستوى العلمي والعملي أنها تعتمد قراءة هذه المعوقات في ضوء الملاحظة والتشخيص ، ومثلما نجدها تنقل إلى دراسة الأسباب والآثار بصورة كمية دقيقة تجعل من بناء التخطيط عملية ممكنة ، ومن جهة أخرى فان عدم وجود إستراتيجية شاملة لمعالجة تلك المعوقات والاعتماد على معالجات آنية وجزئية يجعل عملية التنمية أمام صعوبات ثابتة وقوية وبالتالي قد تلاحظ ضعفا في الإدارة في مواجهتها والتخطيط لمعالجتها ، والإعاقة بحجمها الهائل المتنامي في فلسطين هو معوق من معوقات التنمية ، وقد يتدخل القانون ليحولها إلى معوق سهل أمام التنمية وقد تستطيع مشاريع التأهيل الشاملة إن تحولها إلى مساهم في التنمية لربما يتصور البعض في عجالة من التأمل أو رؤية سطحية إن مشاريع التأهيل قد تكون من الكلفة مع وجود ضعف في الموارد وقلة في الإمكانيات بحيث تتجاوز فوائد التنمية ، هذا التصور المتعجل سيبقى قائما يتحدى المؤسسات الحكومية والأهلية والمؤسسات الخاصة بالمعاقين ومراكز التخطيط التنموي لكي تقدم الدليل العلمي الذي يثبت أو ينفي ذلك .

أما على **المستوى الفلسطيني** فالمطلوب من المؤسسات الحكومية خاصة والمؤسسات الأهلية غير الحكومية عامة الاهتمام بهذه الفئة المهشمة والمهمة في المجتمع الفلسطيني ، وضرورة توفير كافة الاحتياجات والخدمات أكان ذلك على مستوى توفير الحاجات الضرورية وتوفير الخدمات والتأهيلية والترفيهية لفئة المعاقين فالمطلوب فلسطينياً على صعيد **القوانين والتشريعات** هو إزالة التناقض القانوني في التشريعات الفلسطينية الناظمة لحقوق المعاقين ، وضرورة تضمين قانون المعاق الفلسطيني آليات المسائلة والعمل على تنظيم أحكام جزائية بتطبيق الالتزامات القانونية المنصوص عليها اتجاه المعاقين ، وتحديد الجهات المختصة بتطبيق بنود القانون ، كل في مجال عمله واختصاصه مع ضرورة التنسيق والتعاون مع كل المؤسسات والقطاعات التي تعنى وتقدم خدمات ورعاية لهذا القطاع وأخيراً من الضرورة إن يتم تخصيص جزء من الموازنة العامة للحكومة لدعم قطاع المعاقين وأن يقر من قبل المجلس التشريعي .أما على الصعيد العملي فيتضمن قيام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وتكليفه من قبل الجهات الحكومية المعنية بموضوع المعاقين بإجراء إحصاء شامل لواقع الإعاقة بالأراضي الفلسطينية ، وتكليف الوزارات ذات الصلة وذات العلاقة بوضع البرامج والخطط اللازمة للوقوف على أسباب حدوث الإعاقة وطبيعة المعوقين وخصائصهم الديمغرافية وحالتهم العملية والعلمية والصحية وتطلعاتهم وحاجاتهم ، وتضمين الموازنة المالية العامة للحكومة بند خاص للمعوقين ، لتنفيذ الالتزامات

القانونية تجاه حقوقهم ، وتشكيل مجلس أعلى أو هيئة استشارية ، وأخيرا تكليف الوزارات ذات العلاقة بوضع لوائح تنفيذية خاصة بكل وزارة على حده بطبيعة عملها وتكليفها بوضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذ الالتزامات القانونية المفروضة .

لقد بذلت السلطة التنفيذية والتشريعية في الأراضي الفلسطينية جهودا كبيرة في مجال سن التشريعات والقوانين التي تخدم المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتحمي حقوقهم ، فقد صدر قانون المعاق ، والمسنين والعمل يجري على إصدار بطاقة المعاق وغيرها من القوانين والتشريعات التي تصب في خدمة المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة ، كما نتمنى أن تقوم السلطة التشريعية والتنفيذية في الأراضي الفلسطينية ، وفي باقي الوطن العربي باتخاذ التدابير التالية للارتقاء بالخدمات التي تقدمها الدولة ومؤسسات المجتمع المدني للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة منها :

1. حث وتشجيع الحكومة ومنظمات المجتمع المدني للمشاركة في وضع اتفاقية دولية شاملة ومتكاملة لحماية وتعزيز حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.
2. إلزام الدول العربية التي لم توقع على الاتفاقيات الدولية الخاصة بالتأهيل والعمل للتوقيع عليها والالتزام بها .
3. وضع تشريعات وسياسات خاصة تستهدف ضمان حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتكافؤ الفرص والعمل على تفعيل التشريعات الحالية وتطبيقها من أجل توفير خدمات أفضل للمعاقين.
4. القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بالاعتماد على مبدأ المساواة وتعزيز اعتماد المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة على ذاتهم واستقلاليتهم ومشاركتهم الكاملة في جميع مجالات الحياة.
5. حث الحكومات ومنظمات المجتمع المدني على إشراك المعوقين عند وضع الاستراتيجيات الوطنية والإجراءات النظامية الخاصة بهم وذلك للوقوف على احتياجاتهم .
6. السعي لوضع القوانين التي من شأنها أن تسهم في توفير بيئة خالية من العوائق لدمج المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة بصورة طبيعية في المجتمع ، وذلك من حرية التنقل واستخدام وسائل الاتصال المختلفة ، والتأكيد على حق المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة في الحصول على تعليم مناسب وملائم لقدراتهم من أجل تحسين فرص تنمية قدراتهم واستقلالهم ومشاركتهم، وذلك عن طريق حث الحكومات على توفير بيئة ملائمة وشاملة تحتوي على المعينات والكوادر والوسائل التأهيلية المختلفة لخدمتهم .

7.السعي لسن القوانين التي من شأنها أن توفر الخدمات المجانية سواءً الطبية أو العلاجية أو التأهيلية أو الرعاية الصحية وخدمات إعادة التأهيل الصحي للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

8. إلزام الحكومات بالسعي لخلق برامج تدريب مهني ملائمة وبرامج التشغيل للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة.

9. دعم مؤسسات المجتمع المدني في عملية التوعية والإرشاد الأسري والاجتماعي بهدف تغيير المفهوم السلبي السائد حول الإعاقة بما يضمن تحقيق التأهيل المجتمعي.

10. دعم مراكز الأبحاث وتشجيعها على إعداد وتنفيذ أبحاث متخصصة في مختلف المجالات ذات الصلة بالمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وإنشاء قواعد للمعلومات للاستفادة منها عند التخطيط لبرامج المعاقين.

11.عقد الندوات وورش العمل الخاصة بقضايا ذوي الاحتياجات الخاصة ، وذلك بالتعاون مع البرلمانات العربية والدولية مثل منظمة اليونسكو واليونيسيف ، وذلك لوضع رؤية مستقبلية وتحديد الأولويات المشتركة بين الدول والتنسيق والتعاون بينها للاهتمام بتعليم الصغار والكبار وتأهيلهم ليتوصلوا للاعتماد على أنفسهم .

12. إلزام الحكومات على وضع استراتيجيات ورسم سياسات عامة لرعاية وتأهيل المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة بما يكفل اندماجهم في المجتمع والحياة الاجتماعية .

13.تشجيع المبادرات العربية والإقليمية والدولية فيما يتعلق بقضايا المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم جمعيات التأهيل القائمة وإنشاء جمعيات جديدة للتأهيل تتناسب مع روح العصر، بالإضافة إلى التشجيع على إعداد الكوادر المؤهلة للعمل مع المعاقين.

14.إلزام الحكومات على إعادة تقييم منجزات كافة الجهات الحكومية العاملة في مجال المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، لتطوير البرامج والمشروعات الموجهة لهذه الفئة وتطوير مستوى الأداء فيها.

15. اقتراح تعديل التشريعات التي تتعارض مع حقوق المعاقين أو تتضمن تسميات غير مناسبة لا تنسجم مع أهداف ومبادئ الرعاية والتأهيل والاندماج في المجتمع .

سادس عشر: الاقتراحات والتوصيات

وللوصول إلى تطبيق هذه الاقتراحات والتوصيات بصورة عملية لحماية حقوق المعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة وتفعيل دورهم لا بد من القيام بالخطوات التالية :

1. تغيير نظرة المجتمع للإعاقة وتغير نظرة المعاق لنفسه من خلال وسائل الإعلام والتوعية المختلفة (برامج تلفزيونية، ندوات ورش عمل مؤتمرات، حملات توعية وإرشاد،
2. إدراج قضية الإعاقة على سلم أولويات الحكومات العربية وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لها .
3. منح المعاقين ومرافقيهم تخفيضات لاتقل عن 50% على وسائل النقل البرية والبحرية والجوية عند الانتقال داخل الدولة أو بين الدول العربية .

منح تسهيلات وإعفاءات جمركية للأجهزة والمعينات اللازمة لتسهيل حياة المعاقين ودمجهم في المجتمع ، ودعم وتسهيل إنشاء جمعيات للأشخاص المعاقين وضرورة تمثيلها في الهيئات أو المجالس العليا للإعاقة لضمان المشاركة الفّعالة في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج للنهوض بالمعاقين.

4.إنشاء /تفعيل دور وأداء اللجان أو المجالس أو الهيئات للتأهيل ، المعنية بوضع السياسات والخطط والبرامج الوطنية للنهوض بأحوال الأشخاص المعاقين .

5.تطوير آليات رصد إعداد الأشخاص المعاقين حسب السن والجنس والموقع الجغرافي ونوع الإعاقة من خلال إصدار بطاقة المعاق والتعدادات السكانية الدورية والبحوث والدراسات الميدانية.

6. تطوير وتحسين الخدمات والبرامج الحكومية والأهلية القائمة لتلبية احتياجات الأشخاص المعاقين، توحيد مصطلحات وتعريفات وتصنيفات الإعاقة.

7.تأمين الاستفادة من التكنولوجية الحديثة في برامج تدريب وتأهيل المعاقين .

7.دعم أسرة المعاق ماديا ومعنويا وتزويدها بالمعلومات والتقنيات الحديثة اللازمة.

8.إجراء الدراسات والأبحاث حول قضية الإعاقة وتأمين التمويل اللازم لها وتسليط الأضواء على إعاقات تطور النمو الارتقائي .

9.تطوير مهارات وقدرات العاملين مع الأشخاص المعاقين في مجالات التأهيل التربوي والاجتماعي والنفسي والطبي والمهني .

10.توفير الظروف المناسبة لنجاح مبدأ الدمج الشامل للمعاقين في الفصول العادية وفي المجتمع، ومواقع العمل والسكن والنوادي الاجتماعية والثقافية والرياضية.

11.ضمان التمثيل للأشخاص المعاقين في المجالس النيابية وفي المجالس المحلية وعلى المستويات كلها

12. اقتصار المؤسسات الإيوائية على شديدي الإعاقة وذوي الظروف الاستثنائية حتى تتضح ظروف دمجهم في المجتمع .

13.تفعيل وإصدار التشريعات التي تضمن حق المعاق في الدمج الاجتماعي والمساواة مع باقي فئات المجتمع ، والعمل على تفعيل وإصدار القوانين الوطنية التي تكفل التحاق الأشخاص المعاقين بالعمل في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص .

14. تفعيل وإنشاء المجالس أو الهيئات الوطنية المعنية بشؤون الأشخاص المعاقين .

15. إصدار بطاقة للمعاقين مع بيان يوضح أوجه استعمالها، وضمان حق الإنسان المعاق في العلاج والتأهيل الطبي، وضمان حق الشخص المعاق في التعليم عن طريق إصدار التشريعات اللازمة لضمان دمج المعاق في المؤسسات التعليمية.

16. الالتزام بتشغيل نسبة ملائمة من المعاقين المؤهلين في القطاعين العام والخاص، والتأكيد على حق الشخص المعاق في الحصول على السكن المؤهل والملائم لأوضاعه واحتياجاته.

17. تأمين حق الإنسان المعاق في ارتياد الأماكن العامة العلمية والثقافية والفنية والرياضية وغيرها.

18.إعفاء سيارات الأشخاص المعاقين والأجهزة التعويضية الخاصة بهم من الضرائب الجمركي.

في ضوء ما تقدم يبدو جلياً حجم الخدمات التي يحتاجها قطاع المعاقين وفي نفس الوقت النقص الشديد في الخدمات التأهلية المقدمة لهم في المجتمع الفلسطيني ، من حيث عدم توفير احتياجاتهم الطبية والعلاجية بشكل عام ، وذلك لافتقار المؤسسات الحكومية والأهلية للعديد من الاحتياجات الضرورية للقيام بأدوارها كما ينبغي، ويبدو أن التحدي الأكبر للشعب الفلسطيني في مجال المعاقين هو العمل على تحديد الآثار السلبية للإعاقة لدى هؤلاء الشباب ، وتوفير الإمكانيات المادية والعلمية والتكنولوجية الكاملة والتي من شأنها تحويل المعاقين إلى أعضاء مؤهلين تمام الأهلية وإعادتهم إلى المجتمع كمواطنين فاعلين ، وأمام هذا الطموح ، يبدو من الضروري البدء بتطوير الخدمات المتوفرة في الأراضي الفلسطينية لهذه الفئة المهشمة

والمهمة ، وحتى نعطي هذه الفئة حقها ودورها بالمجتمع الفلسطيني فلا بد من القيام **بالخطوات التالية :**

1. ضرورة إنشاء مراكز للمعاقين تعنى بالجانب ألتأهيلي ، مزودة بكافة الأجهزة والمعدات الطبية اللازمة وتوفيراماكن خاصة للمعاقين الذين بحاجة لعلاج متواصل ومتابعة طويلة الأمد .
2. تفعيل دور المؤسسات الأهلية من خلال اعتادها برامج جديدة تتناسب والمتغيرات الجديدة .
3. زيادة عدد المراكز المحمية التي تهتم بعلاج الحالات النفسية من خلال استشارات نفسية للأشخاص الذين يعانون من أمراض نفسية نتيجة عدم قدرتهم على احتمال بعض الأحداث
4. تطوير المراكز المحمية في وزارة الشؤون الاجتماعية وعدم اقتصارها على الحالات الموجودة لديها.
5. إعادة النظر في توزيع مراكز المعاقين بشكل يضمن سهولة جميع المواطنين إليها.
6. استحداث برامج في المؤسسات لمساعدة المصابين في تقبل أوضاعهم الجديدة كمعاقين وتعليمهم كيفية الاعتماد على أنفسهم في كافة شؤون الحياة.
7. ضرورة تطبيق قانون المعاقين وذلك للحد من الإجحاف المستمر بحقوقهم .
8. ضرورة إجراء إحصاء دقيق شامل لكافة أنواع الإعاقات ومسبباتها لإعطاء صورة واقعية عن طبيعة هذه الإشكالية في المجتمع الفلسطيني
9. ضرورة إيجاد السبل الكفيلة بتوفير الدعم المالي لهذه المؤسسات وتطوير خدمات المعاقين الفلسطينيين على جعلهم مواطنين فاعلين

سابع عشر:الخاتمة:

على الرغم من دعم الحكومة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لاتخاذ التدابير المناسبة لمساعدة الأشخاص المعاقين على التكيف النفسي والبيئي في مجتمعاتهم ، وتوفير فرص الرعاية والحماية والتدريب وفرص العمل ، وإزالة الحواجز النفسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركتهم الكاملة في الحياة الاجتماعية وفي التنمية ، علاوةً على الدعوة للاهتمام ببرامج الوقاية من الإعاقة ، فان أوضاع المعاقين في الأراضي الفلسطينية ، وفي البلدان العربية ، والزيادة المضطردة في إعدادهم ، وانخفاض نسبة المستفيدين من البرامج الخاصة برعايتهم وتأهيلهم وتشغيلهم ، كل ذلك يشير إلى أن التشريعات الخاصة بحقوقهم وأوضاعهم لم تجد طريقها إلى التطبيق إلا في نطاق محدود للغاية ، وبالتالي فلا بد للحكومة الفلسطينية من إعادة النظر في السياسات الراهنة لرعاية وتأهيل المعاقين ، وبرامج الوقاية من الإعاقة ، ولا بد للبرلمانين أعضاء المجلس التشريعي والوطني من وضع سياسات جديدة تؤمن حقوق المواطنة للمعاقين ، وتكفل لهم دوراً ايجابياً وفاعلاً في البناء الاجتماعي وفي النهوض الحضاري

مع فائق الاحترام والتقدير

وزارة الشؤون الاجتماعية

الإدارة العامة للتخطيط والدراسات

عبدا لرحيم أبو فضالة

مراجع ومصادر الدراسة

1.المدخل إلى التربية الخاصة ،نظمي أبو عودة ،مكتبة الشهداء،200

2.تقرير حول الإصابات خلال انتفاضة الأقصى ، إدارة الطب الطبيعي والتأهيل بوزارة الصحة (2009/2/31).

3.حقوق المعاقين في قطاع غزة بين الواقع والطموح، سلسلة دراسات 25 يناير 2001، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

4. المؤسسات الحكومية والأهلية لذوي الاحتياجات الخاصة في قطاع غزة، ديسمبر، 1989، الدائرة الثقافية والاجتماعية، مركز التخطيط الفلسطيني.

5.مركز الإعلام الفلسطيني، الإعاقة في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشات، 1997، الأشخاص المعاقون في الأراضي الفلسطينية، رام الله–فلسطين.

6. وزارة الشؤون الاجتماعية، الإدارة العامة للمعاقين وذوي الاحتياجات الخاصة، رام الله–فلسطين، 2009.

7.جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، برنامج التأهيل في قطاع غزة، رام الله –فلسطين، 2008.

8. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقرير صحفي بمناسبة يوم المعاق ، رام الله–فلسطين ، 2008.

9. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المؤتمر الوطني لحقوق المعاق، غزة–فلسطين، 2007.

10. الاتحاد العام للمعاقين في فلسطين، تقرير، رام الله –فلسطين، 2008.

11. اللجنة المحلية لتأهيل المعاقين ، مخيم جنين –فلسطين ، 2008

12. جريدة الأيام ، المصري تؤكد سعي وزارة الشؤون الاجتماعية لتطوير برامج المعاقين ،رام الله–فلسطين ،2009.13.

14. وكالة الأنباء الفلسطينية وفا، وزارة الحكم المحلي، نسبة المعاقين في فلسطين، رام الله–فلسطين، 2008.

15.جمعية رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة ، التقرير السنوي ، نابلس–فلسطين ،2007.

وزارة الشؤون الاجتماعية

الإدارة العامة للتخطيط والدراسات

دراسة في واقع المعاقين في المجتمع الفلسطيني

أهداف وطموحات

إعداد

عبد الرحيم أبو فضالة

مدير دائرة الدراسات والإحصاء

تشرين ثاني/2009

رام الله–فلسطين

واقع المعاقين في المجتمع الفلسطيني

تحديات وطموحات

محتويات الدراسة

أولا:مقدمة عامة.

ثانيا:مفاهيم الدراسة

ثالثا :أنواع الإعاقات

رابعا :أسباب الإعاقات

خامسا:واقع المعاق في الأراضي الفلسطينية

سادسا:الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للمعاقين

سابعا:المشاكل والعقبات التي تواجه قطاع المعاقين.

ثامنا:دور السلطة الوطنية والمؤسسات الغير حكومية.

تاسعا : مؤسسات رعاية المعاقين في الأراضي الفلسطينية .

عاشرا:أساليب رعاية المعاقين.

حادي عشر :ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الإنسان المعاق

ثاني عشر:عملية الدمج والتأهيل الخاصة بالمعاقين

ثالث عشر:التأهيل

رابع عشر:وزارة الشؤون الاجتماعية والمعاقين

خامس عشر : نظرة مستقبلية على واقع المعاق

سادس عشر: الاقتراحات والتوصيات

سابع عشر: الخاتمة.